الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ١١
الأربعاء، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدبير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

الإعصار في الجمهورية الدومينيكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ الممثلين بأن وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية سيتكلم، لأسباب قهرية، في نهاية جلسة عصر اليوم. فقد ضرب بلده للتو إعصار شديد ألحق به خسائر بشرية ومادية فادحة. وقد أضر هذا الإعصار أيضا ببلدان أخرى في المنطقة، مثل هايتي بل وربما كوبا. والسبب في إجراء هذا التغيير في البرنامج يتسم بطابع إنساني ويفسر خطورة الحالة هناك، وكذلك اضطرار الوزير إلى العودة إلى بلده بأسرع ما يمكن.

وأناشد الأعضاء أن يتفهموا هذا الوضع، وأثق أننا يمكن بهذه الطريقة أن نعرب عن تضامننا مع هذا البلد. كما أننا سنعرب له، من خلال وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، عن مواساتنا ورغبتنا في التعاون معه.

خطاب يلقيه السيد أندريس باسترانا أرانغو، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطحب السيد أندريس باسترانا أراغنو، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية كولومبيا، فخامة السيد أندريس باسترانا أرانغو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس باسترانا أرانغو (ترجمة شفوية عن الاسبانية): السيد الرئيس، أود، وأنا أخاطب الجمعية العامة لأول مرة بوصفي رئيس كولومبيا، أن أتقدم إليكم باسم حكومتي بأحر تهانئنا على انتخابكم لقيادة مناقشاتنا أثناء هذه الدورة.

قبل بضعة أسابيع، أجريت في كولومبيا أهم انتخابات ديمقراطية في تاريخها الحديث. فعلى الرغم من المشاكل التي حاقت بأمتنا في السنوات القليلة الماضية، واجه هيكلنا المؤسسي أحد أقسى الاختبارات على الإطلاق، ومرة أخرى أثبت صلادته. ففي حزيران/ يونيه، قام أكثر من ١٢ مليون شخص - وهذه واحدة من أعلى نسب حضور الناخبين في تاريخ الجمهورية - بالإعراب عن اختيارهم الحر والعفوي والواعي.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

واليوم تتطلع كولومبيا إلى آفاق جديدة. لقد استعدنا الثقة ببلدنا. وبدأنا التغييرات التي ستمكننا من مواجهة مشاكلنا الداخلية بتصميم والتي ستفسح لنا مكانا نكون فيه أكثر إيجابية وديناميةفي المجتمع الدولي.

وستكون أكثر مهامنا إلحاحا هي البناء من أجل السلام. فهذا هو التزام حكومتي الذي لا يتزعزع، والرغبة القلبية الصادقة لكل شعب كولومبيا. وندرك أن أية عملية تهدف إلى استئصال أسباب النزاع إلى الأبد ستكون عملية معقدة للغاية. ولكننا سنكرس كل جهودنا لهذا الغرض النبيل، وسنكافح من أجله دون هوادة.

ولهذا فقد توليت شخصيا قيادة عملية بناء السلام. ونعمل جاهدين لوضع جدول أعمال لهذا الغرض، مقتنعين بأنه ينبغي لممثلي جميع قطاعات المجتمع أن يضطلعوا بدور في ذلك، وبأننا سنجد في نهاية هذا الطريق الضوء المرشد الذي يقود بلدنا من جديد إلى التعايش السلمي. ويتأسس السلم أيضا في كولومبيا على استراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية وعلى سياسة جريئة لتحقيق العدالة الاجتماعية. ولن يمكن التوصل إلى إحلال سلم دائم ومثمر إلا عن هذا الطريق.

ودعم المجتمع الدولي يكمل الجهود التي نبذلها على طريق السلام هذا.

نحن ندعو إلى احترام الحقوق الأساسية والتطبيق الكامل للقانون الإنساني الدولي من جانب جميع المشتركين في النزاع. وسنستفيد من الخبرات القيمة للبلدان الأخرى في حل النزاعات الداخلية، ونطبق منها كل ما يناسب حالتنا ويصلح لها.

ويتطلب إحلال السلم في كولومبيا استثمارات ضخمة في القطاعات الاجتماعية وفي البنية الأساسية في مناطق النزاع. ولهذا سننشئ "صندوقا للسلام". وسيأتي جزء كبير من الأموال المطلوبة من الموارد الداخلية. وسنسعى أيضا إلى الحصول على مساهمات من المجتمع الدولي الذي سبق أن أعرب لنا عن تشجيعه وتضامنه واهتمامه.

كل هذه الأعمال هي جزء مما أطلقنا عليه "دبلوماسية السلام". وهي دبلوماسية ذات مضمون اجتماعي واقتصادي. دبلوماسية تترجم إلى استثمارات وإلى تعبئة للموارد البشرية والتقنية والمالية، وبذلك يتوفر لسلامنا الأساس الصلب والدائم.

وإحلال السلم في كولومبيا سيكون إسهاما أوليا هاما في تحرير البشرية من آفة من أضخم آفات القرن العشرين. ألا وهي مشكلة الاتجار العالمي غير المشروع في المخدرات. وسيصبح فلاحونا ومزارعونا أقل اعتمادا على المحاصيل غير المشروعة إذا ما تمكنا من إيجاد بدائل زراعية بأسعار عادلة لمنتجاتهم في الداخل والخارج. ودعم المجتمع الدولي جوهري في هذا الصدد. وسيكون استئصال المحاصيل غير المشروعة أحد العناصر الرئيسية في محادثات السلام التي نعتزم الدخول فيها مع المجموعات المتورطة في النزاع المسلح.

والواقع أن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب أوجد نظاما للعلاقات الدولية يرتكز على الانفراج وعلى تخفيف الدور الذي لعبته القوة العسكرية أثناء الحرب الباردة. وبدا أن شبح الكارثة النووية قد اختفى، مما ولد آمالا جديدة في المستقبل لدى البشرية بأسرها.

وكان من المعتقد أن نهاية الحرب الباردة تعني خلاص العديد من البلدان والملايين من البشر الذين دهمهم النسيان في خضم التوترات والعداوات بين القوتين العظميين. أما الآن، وبعد مرور ما يقرب من عشر سنوات، فإن هذه التوقعات الأولية بعيدة عن التحقيق. وظهرت المنافسات العرقية والدينية والمواجهات الإقليمية والتهديدات الجديدة الخطيرة للسلام.

وأود أن أعرب بكل وضوح عن شجب كولومبيا حكومة وشعبا شجبا مطلقا لكل أشكال الإرهاب وأساليبه، مهما كان مصدره أو الدافع إليه. لا يمكن أن تكون هناك هدنة مع الإرهاب. بل يجب على كل الدول أن تناضل معا للقضاء عليه. ومن المؤكد أن هذا أحد التحديات الكبرى التي نواجهها.

والفساد يقوض الديمقراطية في عدد متزايد من البلدان ويصبح من أسباب الانهيار السياسي والاجتماعي. ولا تزال المخدرات غير المشروعة واحدة من أسوأ آفات المجتمع في الوقت الحاضر. إذ تتسبب في ضرر لا يمكن إصلاحه للأجيال المقبلة، وبالتالي لمستقبل البشرية.

ولا تلقى حقوق الإنسان حتى الآن الاحترام الواجب. فلا تزال المرأة هدفا للإساءة والمعاملة التمييزية. ويقع الأطفال ضحايا لممارسات شائنة. واليوم، بعد مرور خمسين عاما على إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كثيرا ما لا تحصل المجموعات الضعيفة على الحماية التي يجب على الدول أن توفرها لهم.

والممارسات الإنتاجية والاستهلاكية غير المستدامة لا تزال قائمة. فالموارد الطبيعية لكوكبنا في نفاد، وثروته البيولوجيـــة تنهب وأنهارنا ومحيطاتنا يصيبها التلوث. ولا يزال الفقر يعصف بقطاعات هائلة من المجتمع. والنمو الاقتصادي في بعض البلدان والازدهار في بعض قطاعات المجتمع يتناقض بشدة مع التهميش الذي تعاني منه أغلبية السكان في العالم.

وتظهر هذه الحالة في بيئة دولية أصبح فيها الحق في التنمية مرتبطا ارتباطا وثيقا بوجود مناخ دولي ملائم. ونحن نمر بأخطر أزمة مالية منذ نهاية الحرب البـــاردة ولا يبدو أن هناك رؤية كافية ولا إرادة سياسية لمواجهتها والتغلب عليها.

وقد أعربت أمريكا اللاتينية بأسرها عن قلقها إزاء خطـــورة هـــذه الأزمـــة. وتقـــع جـذور هذه الأزمة خارج منطقتنا التي تنفذ بلدانها إصلاحات هيكلية تهدف إلى التوصل إلى اقتصادات قوية تمكنها من تلبية التوقعات الاجتماعية لسكانها.

ونحن ندرك أخطار الكساد العالمي، ونرى أنه من المحتـــم على البلـــدان الأكثر تقدما، ومجموعة السبعة، والمنظمات المالية الدولية أن تتخذ التدابير اللازمة لمنع أي انهيار جديد. فأية كارثـــة ستؤثر بشكل لا رجعة فيه على البلدان النامية أولا. وينبغي لهذه التدابير أن تمكن الأسواق المالية من استعادة استقرارها وأن توفر حلا عاجلا للأزمة الحالية في الاقتصاد العالمي التي تثير قلقا شديدا للغاية.

وكان من بين الاقتراحات التي قدمتها كولومبيا إلى مؤتمر سان فرانسيسكو، وأدرجت في ميثاق الأمم المتحدة، اقتراحان أود الإشارة إليهما الآن، لأنهما الآن جزء من تراث سياستنا الخارجية المشترك: أولهما، الوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تأخذها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على عاتقها باعتبار ذلك افتراضا أساسيا تقوم عليه سلامة عمل المنظمة العالمي؛ وثانيهما، التسليم بالدور الذي تقوم به الترتيبات والوكالات الإقليمية في صيانة السلام، وفي ميدان الأمن الدولي انطلاقا من مفهوم متكامل، وفي تسوية المنازعات بين الدول سلميا.

وتؤمن كولومبيا بأن العالمية والإقليمية يكملان لبعضهما البعض ولا بد من أن يدعما لبعضهما البعض من خلال التنسيق. ولذا كان تعزيز الوكالات الإقليمية في إطار مفهوم العالمية هو أحد الأهداف التي ترمي إليها دبلوماسيتنا. ومن ثم كان من الضروري توحيد جهودنا لأجل استعادة قوة الدفع التي تحققت بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لميلاد الأمم المتحدة، حتى يمكن إنعاش المنظمة لتصبح مستعدة لبداية ألفية جديدة.

وتستند مختلف مستويات العمل الضرورية إلى مصداقية التعددية التي تجسدها الأمم المتحدة، وعلى مدى ما توليه لها شعوبنا من ثقة. والبعض منا يؤيد الموافقة على بعض الإصلاحات التي أثبتت الخبرة المستقاة من هذه المرحلة التاريخية. والتغيرات الجارية على المسرح العالمي بحد ذاتهما حتمية تلك الإصلاحات. وليس من المتوقع أن تكون لدى الأمم المتحدة وصفات سحرية، ليست في حوزتنا نحن، لحل المشكلات وتسوية الحالات التي تثير قلقنا جميعا، في سياق التكافل والطابع المتسم بالدولية لعصرنا. ولكن من المؤكد أننا بحاجة لتطويع هذه الحلول لمقتضيات هذه الفترة من التاريخ، ونحن نواجه هذه الآفاق الرحبة والتحديات الهائلة. ونحن بحاجة إلى التحلي بشيء من المثالية والروح العملية يمكن أن نستلهما من التضامن بين الجنس البشري.

إن الأسباب التي دعت لإنشاء الأمم المتحدة لا تزال وجيهة حتى الآن، ليس هذا فحسب، بل إن أهميتها تزايدت على نحو أكبر في النصف الثاني من القرن العشرين. ولقد أصبحت المبادئ التي دفعت إلى إنشائها من الأهمية بحيث أن أي إجراء يتخذ بصفة انفرادية أو بواسطة مجموعة من الدول سرعان ما تتكشف عدم ملاءمته أو محدودية تأثيره. ولذلك، سيكون من المفيد أن نحدد ما يمكننا عمله حتى نجعل الإصلاحات المقترحة مجديـــة فعلا. وعلينا أن نسعى من أجل التوصل إلى توافق حقيقي في الآراء بشأن قائمة أولويات الألفية الجديدة.

وكولومبيا على استعداد للمساعدة على تسوية المنازعات القائمة. ولا تتحقق هذه المسألة بمجرد عقد اتفاق رسمي أو بالسعي إلى تحقيق إصلاح لا يستقيم مع الواقع، ولكنها مسألة لقاء إرادات وتوافق منهجي في الآراء

بعقل مفتوح إزاء الاقتراحات التي ترمي إلى تقريبنا من حقبة تتسم بقدر أكبر من العدالة والتوازن.

وعلينا أن نزيل التناقض المتمثل في طلب المزيد من المسؤوليات والاجراءات والبرامج من الأمم المتحدة، في حين أن هناك دولا لا تفي بالتزاماتها أو لا تبدي أي استعداد لزيادة مساهماتها لتتناسب مع قدرتها. ومما لا شك فيه أن الأمم المتحدة ينبغي أن تمول على النحو المناسب. ويعني تطويع الهياكل، ونظم وأساليب التشغيل أن المنظمة ينبغي أن تحصل على ما تحتاج إليه من موظفين وأموال، من خلال إدارة نموذجية تتسم بالكفاءة.

وينبغي أن يتلقى التعاون من أجل التنمية دفعة مكثفة لانقاذه من التدهور، وينبغي أن تتم هذه الدفعة وفقا لنص الميثاق وروحه، ولالتزامات لا حصر لها، وفي إطار مفهوم شامل ينطوي على التشجيع على احترام الحقوق الإنسانية الفردية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وتشجع سياسة حكومتي على اشتراك العناصر الفاعلة الجديدة مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في المسرح الدولي على نطاق أوسع. وينبغي أن تلتمس مصادر جديدة لتمويل برامج اجتماعية وإنمائية وإنسانية معينة من شأنها أن توسع مجال عمل الأمم المتحدة وتضمن استمرار توجيهها لمسيرة التضامن الدولي المشتركة.

إننا بحاجة لتعددية ذات مضمون اجتماعي، يحتل البشر فيها أولوية محورية وتكون التنمية فيها هي المبدأ الذي تهتدى به في اتخاذ قراراتها. وإنني أساندكم في مناشدة جميع الأمم الإسهام في دفن مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأن ننظر إليها على أنها مجرد فترة توقف، وأن تفتح الباب واسعا أمام حقبة من التعددية الخلاقة الأكثر إنسانية.

إن المبادئ الأصلية للمنظمة لا تزال سليمة وصحيحة بطبيعة الحال، ولكننا بحاجة لأن نجري بعض التعديلات، وبحاجة إلى إعادة النظر في بعض أساليب العمل الدولي والإصغاء إلى صوت الشعوب التي تصبو إلى التنمية وتكافح من أجلها في خضم المصاعب والصراعات. وإننا بحاجة إلى تعزيز الاتصال والحوار بين الشمال والجنوب وإلى تصحيح الاختلالات غير المعقولة.

وفي اعتقادنا أن الوقت قد حان لإجراء استعراض موضوعي للحالة الراهنة التي تمر بها المفاوضات الرامية لإصلاح المنظمة، حتى نضمن ارتباط المسائل الاجتماعية والاقتصادية على النحو الملائم بالتطلعات المشروعة للأمم النامية. ولا بد من وجود صكوك تشجع على تحقيق الوئام بين الهيئات المنشأة على أساس ميثاق سان فرانسيسكو وبين المؤسسات المنشأة في بريتون وودز.

ونحن نعرف أن استجابات أمم بمفردها أو مجموعة من الدول غير كافية. ولذا فهناك حاجة أكثر إلحاحا لتنسيق الاستجابات العالمية من خلال تعددية قوية. وهناك تناقض واضح بين العولمة بفعل الأمر الواقع، والعلم والتكنولوجيا، والاتصالات الفورية، من ناحية، وبين الافتقار إلى وجود نظام اجتماعي حقيقي وتقدم على المستوى الإنساني من ناحية أخرى.

علينا أن ننعش الحوار الحقيقي المثمر بين الشمال والجنوب، الحوار الذي يقوم على مفهوم التضامن، الذي يتجاوز الإعلانات أو النوايا الطيبة إلى العمل الملموس. وينبغي أن يضع هذا الحوار في اعتباره احتياجات المجموعات الضعيفة والمجموعات المستثناة من التقدم. وعليه أن يستعيض بمنطق التعاون والمشاركة في المسؤولية والتضامن الذي يستلهم العدالة كقاعدة ذهبية للتعددية، عن منطق المواجهة والانقسام بين البلدان الفقيرة والغنية.

وقد أجمل قداسة البابا يوحنا الثاني هذا الموقف بدقة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، عندما خاطب هذه الجمعية ذاتها. وحثنا على أن نوحد جهودنا لبناء حضارة قائمة على الحب ومؤسسة على قيم السلام والتضامن والعدالة والحرية العالمية من أجل التغلب على الخوف الذي يخيم على الوجود الإنساني في نهاية القرن العشرين.

إننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الميثاق ومؤسسات المنظومة الدولية كافة ينبغي أن تعزز التعاون الديناميكي بأن تثري كل منها التراث العالمي المشترك بطابعها المميز.

ولا ينبغي أن تكون الأمم المتحدة مجرد محفل للتعبير عن سيادة الدول، وإنما ينبغي أن تكون مكانا للتفاوض وللتوليف في حياة الأمم السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

ومما يبعث على الاطمئنان أن نرى أن الأهداف العظيمة التي ألهمت الميثاق لا تزال قائمة. ومهمتنا الآن هي الحفاظ عليها وتفسير الحالات الجديدة التي تنشأ على ضوء مسيرة التاريخ.

فنحن نعلم، علي سبيل المثال، أن النزاعات التي تحدث داخل الدول تختلف من حيث المفهوم عن الحروب التي كانت تندلع قديما بين الدول. وأصبحنا نفهم على نحو أفضل العلاقة بين السلام والتنمية والطريقة التي ترتبط بها السياسة والمصالح الاجتماعية - الاقتصادية. ونعتقد أن من الملائم توطيد دعائم حد أدنى من النظام الدولي وإحلال السلم والتعايش محل العنف والإرهاب، حيث أن من شأن السلم والتعايش أن يزدهرا طبيعيا عن طريق العمل المتعدد الأطراف.

وتشجع كولومبيا الجهود التي تبذل في مجال تحديد الأسلحة، وأن يكون هدفها النهائي هو السعي المنتظم لنزع السلاح، وتؤيد تخصيص الموارد العالمية والإقليمية للتنمية على سبيل الأولوية. ونعتقد أنه من الضروري لذلك أن يحرز تقدم في تحديد أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها تدريجيا وممارسة رقابة فعالة على تجارة الأسلحة غير المشروعة، التي يقع ضحيتها آلاف الرجال والنساء والأطفال يوميا في جميع أرجاء العالم، خاصة في البلدان النامية.

إننا بحاجة إلى استراتيجية واقعية ومنهجية لضمان السلام في عصرنا وفي القرن المقبل. ونحن بحاجة إلى تعزيز آليات رصد الامتثال للمعاهدات وحل النزاعات بالتفاوض وإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية المزودة بأنظمة تحقّق فعالة. وفي هذا الصدد، سيتعين على الأمم المتحدة أن تحسن أنظمتها للإنذار المبكر لتقييم الأحداث حتى تكون أنشطتها كفؤة ووقائية حقيقة.

لقد أتيت هنا اليوم لأؤكد مجددا تقليد كولومبيا الراسخ بوصفها دولة مخلصة للمبادئ العظيمة التي يعتمد عليها وجود الأمم المتحدة نفسه. ونحن مستعدون لأن نقدم، بتفاؤل مترو، دعمنا من أجل تحقيق أهدافها وإصلاحاتها. ونرى أنه سيكون من المفيد استعراض وتقييم نتائج مختلف مؤتمرات القمة التي عقدت في السنوات الأخيرة، حتى يتسنى لنا أن نقوم بأعمال المتابعة لنتائجها وخطط عملها. وسيكون هذا التقييم مقياسا لفعاليتها والعنصر الرئيسي في تحليل التنسيق بين مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ككل.

إن شعوبنا تطالب - ولها الحق في ذلك - بزيادة العمل الفعال والإقلال من الشعارات الطنانة. ولا يمكننا أن نخيب أمل مليارات البشر الذين يتشوقون لرؤية عالم يعيش في سلام وديمقراطية وحرية، ويكون فوق كل شيء عادلا ومتحدا ومنصفا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر فخامة رئيس جمهورية كولومبيا على بيانه الذي أدلى به.

اصطحب السيد أندريس باسترانا أرانغو، رئيس جمهورية كولومبيا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب يدلي به السيد خوليس ويدنبوش، رئيس جمهورية سورينام

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة فخامة رئيس جمهورية سورينام.

اصطحب السيد خوليس ويدنبوش، رئيس جمهورية سورينام، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة رئيس جمهورية سورينام، السيد خوليس ويدنبوش، في الأمم المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ويدنبوش (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أعرب، باسم وفدي، عن تعاطفنا مع الضحايا الذين وقعوا في طريق الإعصار جورج المدمر عبر بلدان منطقتنا بما في ذلك الدول الشقيقة من منطقة البحر الكاريبي، وعن تعاطفنا مع أسرهم. وأدعو الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية إلى تقديم كل الدعم الممكن للبلدان والشعوب المنكوبة.

واسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهانئ، يا سيادة الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيد هنادي أودوفينكو على مساهمته الهامة خلال الدورة السابقة.

وبالإضافة إلى ذلك، هل لي أن أعرب عن الشكر أيضا للأمين العام، السيد كوفي عنان، على جهوده المتواصلة من أجل تحويل أممنا المتحدة إلى أداة أكثر

فعالية في سبيل تشجيع السلم وتحسين أحوال سكان العالم ونحن ننتقل إلى ألفية جديدة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة أوسودي، (ليبريا).

إن إعادة تنظيم مجلس الأمن، من أجل أن يعبر بشكل مناسب عن الواقع الاقتصادي والسياسي الدولي الراهن وللتصدي للتحديات الجديدة التي ستأتي بها الألفية القادمة، هي قضية ذات أهمية جوهرية. ويرى وفدي أن المناقشة ينبغي ألا تقتصر على مجرد توسيع عضوية المجلس، وإنما تتناول أيضا تحسين فعاليته وتقيده بمبدأ ميثاقنا الذي يقضي بالمساواة بين جميع الدول. ونود أن نؤكد أن وفدي يؤيد تماما الموقف الذي اتخذته حركة عدم الانحياز، كما أعلن عنه آخر مرة في اجتماع القمة الثاني عشر للحركة المعقود في ديربان بجنوب أفريقيا.

ومن دواعي سرور سورينام أن تسمع الأمين العام يدعو إلى زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال منع النزاعات. وفي نصف الكرة الغربي، فإن منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية بصفة أساسية هما اللتان برهنتا دائما على قدراتهما على تخطي ما كان يبدو أنه عقبات كؤودة عن طريق منع أو إنهاء الصراعات بين الدول الأعضاء وفي داخلها.

واسمحوا لي أن أثير بعض المسائل ذات الأهمية الدولية الخطيرة بنفس القدر والتي تحتاج إلى اهتمام عاجل. فمن الظواهر المثيرة للقلق والكريهة التي يتعين علينا جميعا أن ندينها بأشد العبارات تلك الهجمات التي لا معنى لها ضد موظفي الخدمة المدنية الدولية، بل وقتلهم، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة العاملون في الميدان. وبما أن هؤلاء الرجال والنساء الأبطال يسهمون في خدمة قضايا الإنسانية، فإن الجرائم التي ترتكب ضدهم يجب أن ينظر إليها بوصفها جرائم ضد الإنسانية ومعاقبتها على هذا الأساس. كما أن الهجمات الإرهابية الأخيرة في أفريقيا وأوروبا وأماكن أخرى صدمت المجتمع الدولي من جديد وتركتنا في حالة من الجزع.

إن جمهورية سورينام تدين الإرهاب الدولي وتدعو إلى إبرام اتفاقات إقليمية وإعلانات متفق عليها على نحو متبادل لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه بجميع أشكاله ومظاهره.

وتشعر حكومتي بأسف عميق إزاء توقف عملية إحلال السلام والمصالحة الدائمين في الشرق الأوسط. إن الحالة الراهنة تعمل على استمرار المعاناة الكبرى للشعب الفلسطيني، وحالة الريبة لشعب إسرائيل. ونحن ندعو جميع الجهات إلى أن تعيد ترسيخ الثقة المتبادلة فيما بينها، ونطلب إلى المجتمع الدولي أن يمارس كل ما لديه من تأثير على الأطراف المعنية لإنقاذ عملية السلام.

ومن المسلم به أن ظاهرة العولمة تمثل تحديا للمنطقة الكاريبية، وهي تقتضي إجراء تغييرات أساسية في اقتصاداتنا وفي العملية الإنمائية في منطقتنا، بينما تعمل على زيادة خطر التهميش بالنسبة لجميع الاقتصادات الهشة.

وفي هذا الصدد، نشاطر الرأي القائل إن الدول الكاريبية الصغيرة ينبغي أن تُمنح فترة معقولة لتتكيف مع البيئة الدولية المتغيرة، بغية تمكيننا من تحسين قدرتنا التنافسية، ويجب الإبقاء على نظام تفضيلي غير تبادلي خلال تلك الفترة الانتقالية. وهذا سيتيح تحقيق انتقال يكون أكثر واقعية، الأمر الذي سييسر في نهاية المطاف تكيف اقتصاداتنا على نحو أفضل.

ولقد أصبح الترابط بين الدول واضحا الآن أكثر من أي وقت مضى، واضحا حيث أن النتائج السلبية للعولمة قد ظهرت مؤخرا في شكل مثير بالنسبة للعديد من دولنا الأعضاء. لذلك أتوجه بمناشدة عاجلة إلى جميع الأطراف المسؤولة المعنية بالاقتصاد العالمي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والسلطات النقدية، أن تكيف سياساتها ذات الصلة بغية إصلاح الاختلالات الهيكلية والمالية والاقتصادية، وما نشأ عنها من آثار ضارة.

ونطلب إلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأن تنفذهما بالكامل. ونحن على اقتناع بأن الإدارة الجديدة لنزع السلاح وتنظيم الأسلحة ستعزز قدرة الأمم المتحدة على تحقيق هذه الأهداف، مع مراعاة الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٦ القائل إن استعمال الأسلحة النووية، أو التهديد باستعمالها، مناقض للقانون الإنساني الدولي.

وفي مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تود سورينام أن تؤكد من

جديد التزامها بهذه الحقوق. وفي الوقت نفسه، ترى حكومتي أن من المهم بنفس القدر عدم تركيز اهتمامنا على الوفاء بالحقوق المدنية والسياسية فحسب؛ وإنما ينبغي لنا أيضا أن نركز على الوفاء بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية لشعوبنا.

وفي هذا الصدد، تعتقد سورينام أن من واجب المجتمع الدولي أن يولي اهتماما مماثلا لتنفيذ "الحق في التنمية"، ولا سيما بالنسبة لشعوب العالم النامي. وما ينبغي التشديد عليه في هذا السياق هو أن حقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة أمران مترابطان ويعزز أحدهما الآخر. وتعزيز حقوق الإنسان له في الواقع أهمية خاصة في عالم يتصف بالعولمة، مع ما لها من قدرة على تهميش الدول الضعيفة والصغيرة، ولا سيما الدول ذات الموارد المحدودة.

إن سورينام تشارك باعتزاز في المناقشة التي تجريها الجمعية العامة، حيث أنها أظهرت للعالم قبولها تحمل المسؤولية عن حماية البيئة عن طريق حفظ إحدى أقدم الغابات في هذا العالم لأغراض الحفاظ على البيئة. وأنشأت بلادي مؤخرا المحمية الطبيعية المركزية في سورينام وهي تتألف من ١,٦ مليون هكتار، أي ١٢ في المائة من أراضي جمهورية سورينام. وهذه المحمية الطبيعية، وهي إحدى أكبر المحميات الطبيعية في أمريكا الجنوبية، ويُحتمل أن تكون أقدم منطقة استوائية فريدة على الأرض، هي هديتنا الأبدية إلى البشر. وأعتبر هذه الهدية إسهاما خاصا يرمي، فيما يرمي إليه، إلى صون أحد حقوق الإنسان الرئيسية لسكان العالم، ألا وهو الحق في الحياة. ويحدونا الأمل في أن تحتذي دول أخرى هذا المثال وأن تلتزم بحماية الغابات في عالمنا.

إن طريق المعلومات السريع للغاية ييسر تبادل المعلومات، ويمكنه أيضا أن يسهم في تطوير وتعزيز وعي الرأي العام على نطاق عالمي. ومع ذلك، لا بد لي أيضا من أن أعرب عن قلقنا الصادق إزاء النتائج السلبية المحتمل أن تسفر عن إساءة استعمال هذا النوع من التكنولوجيا، الأمر الذي قد يؤدي إلى آثار ضارة على جميع الطبقات في مجتمعاتنا المحلية، بما في ذلك الشباب. فهي تستحق أن يُنظر فيها نظرة جادة تؤدي إلى وضع وتنفيذ تدابير تشريعية لمنع أي شكل من أشكال إساءة استعمال هذا النوع من التكنولوجيا، دون تعريض الحق الأساسي في حرية التعبير للخطر بأي حال من الأحوال.

ونتيجة للدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المكرسة لمشكلة المخدرات على نطاق عالمي، بلغت سورينام الآن المرحلة النهائية من تنظيم مؤتمر دون إقليمي بشأن مشكلة المخدرات، بهدف وضع خطة عمل بالتعاون مع غيانا وفنزويلا والبرازيل وفرنسا من أجل أن تكافح هذا النوع من الجريمة المنظمة كفاحا فعالا.

وأخيرا، يسرني أن أختتم كلامي بالقول إنه منذ جمعيتنا الماضية، يمضي إصلاح منظمتنا بصورة جيدة، مع التشديد مجددا على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية، والحاجة إلى تنفيذ مهمتها المتمثلة في السلام والتنمية وحقوق الإنسان بطريقة أكثر فعالية.

ويجب أن نواصل تنشيط الأمم المتحدة طالما أنها أداتنا العالمية للعمل المتضافر الرامي إلى تحقيق هدفنا النبيل المتمثل في خير البشرية. ولن نمل القول إن أغلبية الصراعات الرئيسية في العالم والتهديدات للمجتمع العالمي لا يمكن حلها أو تفاديها إلا عن طريق تعزيز آليتنا المتعددة الأطراف.

والأمم المتحدة يجب أن تكون تلك الآلية. وينبغي أن تكون عزيمتنا السياسية المشتركة هي حياتها الجديدة؛ حياة جديدة لتحديات الألفية الجديدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر فخامة رئيس جمهورية سورينام على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد خوليس ويدنبوش، رئيس جمهورية سورينام، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب يلقيه دولة الأونرابل نافينشاندرا رامغولام، رئيس وزراء موريشيوس

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية موريشيوس

اصطحب الأونرابل نافينشاندرا رامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة الأونرابل نافينشاندرا رامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، وأدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة.

السيد رامغولام (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن حضورنا هنا اليوم، هو بالنسبة لوفد بلدي ولبلادي، مدعاة للاحتفال. فهذه هي الذكرى السنوية الثلاثون لمشاركتنا في الجمعية العامة. وبعد نيلنا الاستقلال في ١٩٦٨، خاطب الجمعية العامة، مؤسس دولتنا، رئيس الوزراء السير سيوساغر رامغولام.

وإنني أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في توجيه التهنئة إلى السيد أوبيرتي، على توليه منصب رئيس الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

وأود كذلك أن أتوجه بالشكر إلى سلفه، السيد أودوفينكو، على الطريقة التي أدار بها أعمال الدورة السابقة.

وأود أن أثني على أميننا العام، السيد كوفي عنان، على ما يتحلى به من قيادة حكيمة ورؤية سديدة، وقد كانتا مصدرا للثقة المتجددة بمستقبل هذه المنظمة. وإننا نرحب بجهوده نحو قيادة الأمم المتحدة إلى القرن الحادي والعشرين وقد تحقق لها الإصلاح والفاعلية لكي تضطلع على نحو أفضل بمهمتنا في تحقيق السلام والتنمية واحترام حقوق الإنسان. ونود أن نؤكد له تأييدنا التام لاستمرار عملية الإصلاح.

إننا نعيش المناقشة الجادة الجارية حول إصلاح مجلس الأمن. وإننا نؤكد مجددا على موقفنا بأنه ينبغي توسيع مجلس الأمن وجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا على التزامنا بالموقف الذي اتخذته حركة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا في دربان.

لقد شهد العالم تحولا عميقا في السنوات الأخيرة جراء القوى الجبارة للعولمة والتحرير.

فجميع البلدان أصبحت مترابطة الآن ترابطا لا فكاك منه بعد أن قربت المسافات بينها بصورة متزايدة من خلال القفزات الكبيرة التي تحققت في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصالات.

وقد كشفت الاهتزازات التي ولدتها الأزمات التي اجتاحت اقتصادات منطقة جنوب شرق آسيا، ومؤخرا الاضطراب الذي ساد الأسواق المالية العالمية، بطريقة مثيرة عن أخطار انتقال العدوى. وحتى البلدان التي تحاول أن تكون لديها الكفاءة والقدرة التنافسية تواجه احتمال الصدمات الخارجية بسبب تقلب أسواق رأس المال.

وأعتقد أنه ينبغي للمجتمع العالمي أن يبتكر آليات خلاقة وفعالة لحماية الاقتصادات الناشئة التي عملت بكد من أن تفقد ثمار تحرير الأسواق.

ليس مطلوبا أن نعود إلى استراتيجيات الانكفاء التي سادت في الستينات، وإنما أن نواصل فتح اقتصاداتنا، وإن بحذر أشد.

وهذا تحد كبير لغالبية كبيرة من البلدان، وبخاصة البلدان الأقل نموا. فنحن نعرف جيدا أن عددا من البلدان النامية ذات اقتصادات ضعيفة جدا وليست قادرة حتى الآن على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وعندما خاطبت الجمعية العامة آخر مرة، أسهبت في الكلام عن الحالة المروعة عموما في أفريقيا، والتي ما زالت تشكل أشد التحديات العسيرة للمجتمع الدولي. إنها قارة غنية بالمصادر الطبيعية ولكنها ما برحت تعاني من فقر واسع الانتشار.

وما فتئ السلام والتنمية في أفريقيا يشكلان منذ أكثر من عقد من الزمان، موضوع مناقشات وقرارات لا تنتهي في الأمم المتحدة. إلا أننا نعرف أن التنمية المستدامة في أفريقيا مشروطة بقيام قارة خالية من المنازعات. ومن المحزن حقا أن بؤر الاشتعال المحتملة تبدو وكأنها تزداد عددا سنة بعد سنة. والحالة في العديد من مناطق أفريقيا تظل سببا للشعور بالقلق البالغ.

وليس بوسع شعوب القارة أن تحتمل النزاع وأعمال العنف الحمقاء التي تحل بهم في وقت ينبغي أن تكون فيه الأولويات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وطبيعة الحال ينبغي لنا في أفريقيا أن نتحمل المسؤولية الأولى عن ضمان السلام الدائم لشعوبنا. وهذا بالتحديد ما يسعى إلى تحقيقه زعماء الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي. وقد أشار الرئيس مانديلا، الرئيس الحالي للجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي، في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة يوم الاثنين، إلى النزاع الذي يجري في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبرزت هذه المشكلة الصعبة بشكل جلي في جدول أعمال مؤتمر القمة الذي استضافته موريشيوس قبل أيام قليلة، بعد أن تصدى لها في وقت سابق اجتماع فكتوريا فولز ومؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي الذي عقد في بريتوريا.

وأود أن أجدد هنا نداءنا لجميع الأطراف الضالعة في هذا النواع لكي تحل خلافاتها بالطرق السلمية من خلال الحوار السياسي والدبلوماسية. وفي منطقة المحيط الهندي، إلى الجنوب الغربي مباشرة من حدودنا، تشارك موريشيوس مشاركة تامة في الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية وبلدان المنطقة سعيا للتوصل إلى حل سلمي للأزمة التي تواجه جزر القمر بسبب الأنشطة الانفصالية التي تقوم بها مجموعة موجودة في جزيرة أنجوان. وتؤيد موريشيوس تأييدا تاما وحدة جمهورية جزر القمر الفدرالية وسلامتها الإقليمية.

ولحسن الحظ، فالصورة ليست قاتمة تماما، عندما نلقي نظرة على أفريقيا. فمن دواعي الارتياح استمرار النمو الاقتصادي الإيجابي الذي تتمتع به مؤخرا معظم البلدان الواقعة جنوب الصحراء.

ولقد كان لي شرف المشاركة في مائدة مستديرة مع نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا في أوائل هذا العام، في المحفل الاقتصادي العالمي في دافوس، بشأن أفريقيا الجديدة ذات القدرة التنافسية. وقد اتفقت الآراء على أن أفريقيا تقف على عتبة حقبة جديدة - حقبة مفعمة بالفرص والحيوية. ونحن نترقب انبلاج بعث أفريقي جديد.

فقد أخذت الحكومات في أفريقيا تتجه بصورة متزايدة نحو الديمقراطية وسرعة الاستجابة، وتشدد على التنمية، وعلى المزيد من الانفتاح والسياسات الموجهة نحو السوق، والمزيد من الإصلاح الاقتصادي.

والتعاون الإقليمي سمة أخرى ايجابية من سمات أفريقيا الجديدة، إذ يعمل من خلال تجمعات مثل المجموعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتسهيل التجارة عبر الحدود مما يؤدي في النهاية إلى إنشاء السوق الاقتصادية الأفريقية.

ولكن لكي تحقق أفريقيا كامل إمكاناتها ينبغي التغلب على العديد من القيود الخطيرة.

وينبغي للبيئة الاقتصادية الدولية أن تخفف من عدائها لأفريقيا. فمشاركة أفريقيا في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر ما زالت عند مستوى متدنٍ جدا.

وأصبح عبء الدين في حد ذاته عامل إعاقة خطير ولا بد من التخفيف منه بصورة عاجلة.

كذلك ليس بوسعنا أن نؤكد بما يكفي على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية في هذا الصدد. ولذا فإننا نأسف بشدة لانخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية من قبل البلدان المانحة الرئيسية. إذ أنها اليوم، عند أدنى مستوى لها في أي وقت. ونحن اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، أبعد ما نكون عن تحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي الذي أوصت به هذه الجمعية. وهذا الاتجاه ينبغي عكسه.

ومؤخرا اتخذت موريشيوس زمام المبادرة في إبراز الجوانب المحددة التي تعاني منها اقتصادات البلدان الجزرية الصغيرة، وذلك في سياق منظمة التجارة العالمية والمفاوضات المتعلقة باتفاق يخلف اتفاقية لومي الرابعة. ونتيجة لذلك، فإن الإعلانات الوزارية الأخيرة التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية ومنظمة الوحدة الأفريقية تتضمن الآن إشارات صريحة إلى الاقتصادات الصغيرة وهشاشتها الشديدة. وهذا الواقع بدأ الآن يحظى بالاعتراف في مؤسسات بريتون وودز.

ونظرا للأسباب التي ذكرتها آنفا، فإن الاقتصادات الصغيرة تحتاج إلى وقت ومكان للتكيف مع النظام التجاري العالمي الجديد. ولذلك فإننا نعيد تأكيد ضرورة الإبقاء على نظم التجارة غير التبادلية ريثما نصبح مستعدين بصورة كافية.

وتمثل اتفاقية لومي نموذجا للتعاون بين الشمال والجنوب. والقانون الأمريكي المقترح للنمو وإتاحة الفرصة في أفريقيا من شأنه أن يصبح نموذجا آخر. ونحن إلى جانب الأعضاء الآخرين في الجماعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، نود أن نعيد تأكيد تأييدنا الكامل لإجازة هذا القانون.

وقد ظلت موريشيوس تولي أولوية قصوى للتعاون الإقليمي كي تتمكن من كسر طوق عزلتها وتوسيع قاعدتها الاقتصادية. وكانت موريشيوس من الفاعلين الأساسيين في إنشاء لجنة المحيط الهندي قبل ١٥ عاما، ومؤخرا في إنشاء رابطة حافة المحيط الهندي للتعاون الإقليمي.

وستقدر الجمعية العامة لدولة جزرية مثل موريشيوس اهتمامها بحماية البيئة البحرية. ونوصي الجمعية بأن تولي اهتماما خاصا لتقرير اللجنة العالمية المستقلة المعنية بالمحيطات، الذي يرد فيه أن بقاء الجنس البشري نفسه يتعرض في المدى البعيد للخطر بسبب سوء الاستخدام الذي تتعرض له المحيطات.

ويتعين علينا أن نواجه على سبيل الأولوية الأخطار الثلاثة التي حددت اللجنة أنها أكثر الأخطار التي تهدد البيئة البحرية مباشرة: وهي الإفراط في استغلال الموارد البيولوجية البحرية، وإلقاء النفايات السامة والآثار الضارة للاحترار العالمي. وعلى الرغم من أنه أنجز الكثير منذ انعقاد قمة الأرض في ريو، فإننا نأسف على أن قوة الدفع الأولى وطابع الاستعجال قد ضاعا في جدل عقيم ومتعنت. وإني أطالب بإلحاح بأن نتصدى بجدية متزايدة وبقدر أعظم من الإحساس بالمسؤولية المشتركة لهذه المسائل التي يتوقف عليها بقاؤنا نفسه.

(تكلم بالفرنسية)

إننا سنحتفل في كانون الأول/ ديسمبر بالذكرى الخمسين لاعتماد هذه الجمعية وإصدارها للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا، بالنسبة لنا، يتيح الفرصة لتذكر معلم آخر في تاريخ حقوق الإنسان: هو اعتماد الجمعية الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان والمواطن قبل أكثر من قرنين من الزمان.

وفي هذه المرحلة التاريخية، نود أن نشير إلى ديباجة ميثاق منظمتنا، التي تعلن عن

"إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية".

ونؤكد من جديد إيماننا العميق بالمساواة بين جميع الحقوق - الإجتماعية، والاقتصادية والثقافية، وكذلك المدنية والسياسية. ولا يمكن للحكومات اليوم أن تنتهك حقوق مواطنيها دون أن تتعرض لاستهجان المجتمع الدولي. ولكن لا يزال هناك الملايين من سكان العديد من مناطق العالم محرومين من حقوقهم الأساسية من قبل المستبدين والطغاة الذين يحكمون بالقوة. وقد أفزعتنا الجرائم البشعة التي تهدر كرامة الإنسان وقدره، التي شاهدناها في الصراعات الأخيرة. ولذلك فإن حكومتي ترحب باعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي تم مؤخرا في روما.

(تكلم بالإنكليزية)

وتعتقد حكومتي أن احترام حقوق الإنسان ما هو إلا جانب واحد من الجوانب التي تشكل الأساس الضروري للتنمية المتناسقة في أي بلد. والديمقراطية والشفافية في أعمال الحكومة وخضوعها للمساءلة، وكذلك مشاركة المجتمع المدني على نحو فعال، هي العناصر الأساسية الأخرى للتنمية الناجحة. ونظرا للخليط الثقافي والاجتماعي والعرقي المعقد لسكاننا، فقد حرصنا على كفالة الوصول على قدم المساواة لجميع مواطنينا إلى فرص التعليم والعناية الصحية الكافية، والسكن المناسب وفرص العمل، بصرف النظر عن أصولهم أو جنسهم. وسنعرض عما قريب على مجلسنا الوطني مشروع قانون لحماية حقوق الإنسان، ينص على إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان.

وعلى صعيد القارة الأفريقية، اعتمد المشاركون في المؤتمر الثالث للبرلمانيات الأفريقيات، الذي كان لموريشيوس شرف استضافته، إعلان بورت لويس، الذي يدعو إلى زيادة الالتزام السياسي على جميع المستويات بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونحن في موريشيوس نقوم باتخاذ التدابير القانونية لترجمة التزامنا إلى حقيقة واقعية.

وقد أصبحنا الآن أيضا أكثر وعيا بضرورة السعي إلى إيجاد حلول عالمية لمشاكلنا المشتركة. ومن المشاكل التي تتطلب اتباع نهج دولي منسق تغيُّر المناخ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والإرهاب. ليست هناك دولة واحدة تستطيع أن تعيش تحت قبة، لتعزل مناخها عن بقية العالم. وما من بلد يستطيع أن يكافح بمفرده تجار المخدرات الدوليين أو الإرهاب. ولذلك فإننا ندين بشكل قاطع جميع أشكال الإرهاب وندعو إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحته ومنع حدوثه.

ولئن كانت الأمور الإجتماعية والاقتصادية والتجارية تحتل بصورة متزايدة ولأسباب وجيهة مركز الاهتمام في المحافل الدولية، فإن مشاكل الأمن ونزع السلاح ذات الأهمية البالغة لا تزال محتفظة بقدرتها على الانحراف بجهودنا الإنمائية عن مسارها.

وفي وقت سابق من هذه السنة جرى تذكيرنا بالمخاطر المحدقة بالبشرية من جراء انتشار الأسلحة النووية وما يصاحبها من مخاطر حدوث سباق تسلح جديد. وما من بلد يمكن أن يشعر حقا بالأمن ما دام خطر الأسلحة النووية قائما في أي جهة من الجهات. وفي هذا الصدد، نرحب بالموقف الذي اتخذته الهند وباكستان وما فيه من ممارسة لضبط النفس. ونعيد تأكيد موقفنا المتمثل في أن أي صك دولي للقضاء على ترسانات الأسلحة النووية ينبغي أن يكون ذا طبيعة لا تعرف التمييز. ولن يتحقق الأمن للجميع إلا عندما يتم القضاء على ذلك الخطر تماما. وينبغي أن يظل هدفنا النهائي هو نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي والقضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل.

وأخيرا، وكما جرت العادة في المناسبات الماضية، نود أن نعرض مرة أخرى على هذه الجمعية مطالبتنا الدائمة بالسيادة على منطقتين انتزعتا من وطننا: هما جزيرة ترومبلان وأرخبيل شاغوس. ونكرر دعوتنا إلى الدول الاستعمارية السابقة للدخول في حوار ثنائي بنّاء مع حكومتي من أجل إعادة هاتين المنطقتين إلى سيادة موريشيوس في وقت مبكر.

وفيما يتعلق بأرخبيل شاغوس، ينبغي أيضا أن نذكّر هذه الجمعية بأن حوالي ٥٠٠ ١ من السكان - وهم سكان الجزر أو "الإلوا" - قد أجبروا على مغادرة ديارهم لإخلاء المكان لقاعدة عسكرية. ومعظم العائلات التي عاشت لأجيال على تلك الجزر، قد نُقلت إلى جزيرة موريشيوس الرئيسية، وكانت ضحية للحرب الباردة السائدة آنئذ. وهم اليوم، بعد مضي أكثر من ٣٠ سنة لا يزالون يعانون من صعوبات بالغة في التكيف مع أوضاعهم الراهنة. ولا يزال العديد منهم يتوقون إلى العودة للعيش مرة أخرى في تلك الجزر. وإذ نحن على وشك الاحتفال بالذكرى الخمسين للوثيقة التي تمثل البذرة الأساسية لحقوق الإنسان في هذا القرن، فإننا نعتبر أن من حق هؤلاء "الإلوا" علينا أن نعيد إثبات حقوقهم بصورة كاملة، بما فيها حق العودة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر دولة رئيس وزراء موريشيوس على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب الأونرابل نافينشاندرا رامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي هو معالي وزير خارجية الصين، السيد تانغ جياكسوان، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد تانغ جياكسوان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أن أهنئ السيد أوبيرتي على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية. وأعتقد أن ما يتحلى به من حكمة وخبرة سيمكنه من إنجاز مهمته الهامة على نحو ممتاز.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للمساهمة التي قدمها السيد أودوفينكو بصفته رئيسا للجمعية العامة خلال الدورة الماضية.

في الوقت الراهن تمر الحالة الدولية بتغيرات عميقة. فالاتجاه المتسارع نحو تعدد الأقطاب قد أضفى حيوية جديدة على العلاقات الدولية. والعولمة الاقتصادية تتنامى بسرعة كبيرة جدا، وتصبح البلدان مترابطة على نحو متزايد. وقد وفر تنامي تعددية الأقطاب والعولمة حافزا لإعادة تكييف العلاقات الدولية.

عاد الرئيس لتولي الرئاسة.

إن الشراكات الثنائية، التي تتسم أساسا بعدم المواجهة وعدم الانحياز وعدم استهداف بلدان أخرى، ما فتئت تنشأ الواحدة تلو الأخرى. وأصبحت شتى

منظمات التعاون الإقليمية وعبر القارات أكثر نشاطا مما كانت عليه من قبل. وتلك المساعي بحثا عن إقامة علاقات دولية مستقرة واقعية متوازنة تسهم في السلم والتنمية وأيضا في إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي عادل ومنصف.

غير أننا لا يسعنا أن نغفل حالات عدم اليقين العديدة التي لا تزال قائمة في العالم.

إن سباق التسلح النووي نتاج للحرب الباردة. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة هذه تدعو شعوب جميع البلدان بحماس إلى منع الانتشار النووي والسعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

ومما يدعو إلى الأسف أن الهند أجرت في أيار/مايو الماضي تجارب نووية لا تتفق ومجريات العصر، الأمر الذي يؤثر تأثيرا سلبيا على السلم والاستقرار في جنوب آسيا.

وفور وقوع ذلك، أجرت باكستان أيضا تجارب نووية. وتجاربها النووية لم تؤد إلى تصعيد حدة التوتر بين البلدين فحسب، وإنما وجهت ضربة قوية إلى نزع السلاح النووي الدولي وإلى آلية منع الانتشار النووي. وقد أثار هذا قلق المجتمع الدولي البالغ. ونأمل أن تنفذ الهند وباكستان تنفيذا تاما الإعلان المشترك للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وأيضا أحكام قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) وأن تتخليا عن خططهما لتطوير الأسلحة النووية وأن تنضما فورا ودون شروط إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونناشد الهند وباكستان أن تحلا نزاعهما بشأن مسألة كشمير عن طريق الوسائل السلمية.

إن المجتمع الدولي، في رأينا، بدأ، في أعقاب التجارب النووية في جنوب آسيا، يواجه مهمة ملحّة هي دعم وتقوية الآلية الدولية لمنع الانتشار للحيلولة دون مزيد من انتشار الأسلحة النووية وتعزيز عالمية وسلطة معاهدة عدم الانتشار.

والصين تؤيد تأييدا قاطعا الحظر الشامل والتدمير الكامل للأسلحة النووية. وفي عام ١٩٩٤، اقترحت الحكومة الصينية على الجمعية العامة أنه ينبغي إبرام معاهدة عن طريق المفاوضات للحظر الشامل للتجارب النووية. علاوة على ذلك، دعت الحكومة الصينية في مناسبات عديدة جميع الدول النووية الأخرى إلى التعهد بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد دول غير نووية أو مناطق غير نووية، كما اقترحت إبرام اتفاقية، عن طريق المفاوضات، بعدم البدء في استعمال الأسلحة النووية، ودعت إلى إجراء مفاوضات مبكرة بشأن معاهدة لوقف تصنيع المواد الانشطارية. وكانت الصين نشطة في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، وكانت بين أوائل الدول التي وقّعت على المعاهدة. واليوم، أود أن أؤكد مجددا، نيابة عن الحكومة الصينية، أن الصين ستلتزم بأحكام المعاهدة، وليست لديها النية لاستئناف التجارب النووية. وستواصل الصين اتباع السياسات الخاصة بعدم البدء بلا قيد أو شرط باستعمال الأسلحة النووية وبعدم الاستعمال بلا قيد أو شرط للأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد دول غير نووية أو مناطق غير نووية، وستواصل تأييد مؤتمر نزع السلاح في جنيف للتفاوض ولإبرام معاهدة للوقف غير التمييزي الذي يمكن التحقق منه للمواد الانشطارية على أساس الولاية المتفق عليها. والصين تحث البلدان ذات الترسانات النووية الأكبر على تسريع عمليتها لنزع السلاح النووي. وفيما يتعلق بمسألة الحظر الكامل النهائي والتدمير التام للأسلحة النووية، لن تتخلى الصين، بوصفها دولة نووية، عن مسؤوليتها.

إن الأزمة المالية التي نشبت في شرق آسيا في تموز/يوليه ١٩٩٧ أحدثت انخفاضا حادا في اقتصادات بلدان كثيرة في المنطقة. وتأثيرها السلبي لا يزال ينتشر. والخفض الكبير لقيمة الين الياباني منذ شهر حزيران/يونيه الماضي أضاف إلى صعوبة الانتعاش الاقتصادي في المنطقة.

لقد حدثت الأزمة في الإطار الشامل للعولمة الاقتصادية، وتأثيرها محسوس في أرجاء العالم. وزيادة التعاون الدولي والإنهاء المبكر لهذه الأزمة لن يخدما فقط المصلحة المباشرة لبلدان شرق آسيا فحسب، وإنما مصلحة المجتمع الدولي كله أيضا، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو. ونأمل أن تتحمل البلدان المتقدمة النمو ذات التأثير الهام على اقتصاد المنطقة مسؤولياتها وأن تتخذ تدابير نشطة وحازمة وفعالة لتقديم إسهاماتها الواجبة لضمان استقرار النظام المالي وتعزيز انتعاش وتنمية اقتصاد المنطقة.

في أعقاب اندلاع أزمة شرق آسيا المالية، اتبعت الحكومة الصينية مسلكا بالغ المسؤولية. فقدمت مساعدة

إلى البلدان المعنية في الإطار الذي نظمه صندوق النقد الدولي، وفي الوقت نفسه، عن طريق قنوات ثنائية. وانطلاقا من المصالح الشاملة لصون استقرار وتنمية المنطقة، قررت الصين عدم خفض قيمة اليوان الرنمينبي الذي تحملنا من أجله ضغطا كبيرا ودفعنا ثمنا باهظا. والآن، رغم الضغط المتزايد والخطر الذي نواجهه، سيبقى قرارنا لصون استقرار اليوان الرنمينبي دون تغيير.

ولأننا نكافح بقلب واحد وعقل واحد، كسبنا المعركة ضد الفيضانات المأساوية. لقد اتخذنا سلسلة من التدابير لتعميق إصلاحاتنا وتوسيع الطلب المحلي لنكفل استدامة نمو اقتصادنا ونحقق هدف رفع الناتج القومي الإجمالي هذا العام بنسبة ٨ في المائة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن اقتصاد شرق آسيا سيتمكن، بالجهود المشتركة لبلدان المنطقة وسائر المجتمع الدولي، من الخروج تدريجيا من مأزقه والعودة إلى طريق التنمية القوية.

ومشكلة الشرق الأوسط لا تزال متوقفة منذ بعض الوقت، الأمر الذي يثير قلقا واسع النطاق في المجتمع الدولي. ونحن نرى أن الدول العربية وإسرائيل ينبغي أن تجري مفاوضات واقعية جادة لتحقيق سلام شامل عادل دائم، لا يحقق فقط المصالح الأساسية للشعبين العربي والإسرائيلي، وإنما يفضي أيضا إلى السلام والاستقرار في العالم. ونأمل أن تتخذ جميع الأطراف المعنية في النزاعات العربية الإسرائيلية موقفا مرنا واقعيا لتعزيز تقدم ثابت في مفاوضات السلام وفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات التي تم التوصل إليها. وستؤيد الحكومة الصينية، كالعهد بها، عملية السلام في الشرق الأوسط والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والأطراف ذات الصلة لبلوغ هذه الغاية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ونتابع بقلق التطورات في منطقة كوسوفو في يوغوسلافيا. ونأمل أن تحل الأطراف المعنية هذه المشكلة من خلال الحوار السياسي. وينبغي احترام سيادة يوغوسلافيا وسلامتها الإقليمية. إن السلم والاستقرار في منطقة البلقان لم يتحققا بسهولة وبالتالي ينبغي أن تحافظ عليهما جميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي أيضا.

صراعات الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، والصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعتبر مصدرا آخر لقلقنا. ونأمل أن تعمل الأطراف المعنية على حسم هذه الصراعات على النحو المناسب بالوسائل السلمية.

إن القرن الحادي والعشرين بدأ يطل علينا. والأمم المتحدة، على عتبة القرن الجديد، تقع عليها مسؤولية ثقيلة عن المحافظة على السلم العالمي وتعزيز التقدم البشري وإقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ورشيد. وإن دورها لا غنى عنه. وقبل كل شيء، وبعد نهاية الحرب الباردة، تتوفر للأمم المتحدة، التي قلت القيود عليها وأصبحت أكثر حيوية، فرص لم يسبق لها مثيل. وفي هذا السياق ينبغي للأمم المتحدة أن تستغل، وبإمكانها أن تستغل، جميع المزايا التي تتمتع بها للقيام بدور فريد وبناء في إقامة عالم آمن ومستقر ينعم بالسلم، وفي إقامة نوع جديد من العلاقات الدولية يقوم على الصداقة والتعاون، وفي التصدي للتحديات المشتركة التي يواجهها الجنس البشري.

ولقد رأت الصين باستمرار أن من الضروري إجراء إصلاحات مناسبة في الأمم المتحدة حتى تستطيع المنظمة أن تواكب على نحو أفضل الحالة المتغيرة وأن تخدم الدول الأعضاء فيها. وقد أحطنا علما بالتقدم الأولي الذي أحرز في إصلاح الأمم المتحدة في عدد من المجالات، وقد لاقى هذا الإصلاح تشجيعا من الدول الأعضاء. وأقرت الجمعية العامة بعض تدابير الإصلاح والتوصيات التي قدمها الأمين العام السيد كوفي عنان ويجري وضعها الآن في حيز التنفيذ. كذلك فإن المناقشات المكثفة بشأن إصلاح مجلس الأمن تتقدم بانتظام. وفي الوقت الحاضر لا تزال توجد اختلافات بين الدول الأعضاء حول عدد لا بأس به من المسائل في إطار إصلاح مجلس الأمن. ونأمل أن تتبع جميع الأطراف نهجا بناء وأن تقوم بدور نشط في المشاورات ذات الصلة من أجل التوصل إلى تسوية مناسبة لمختلف القضايا المتعلقة بهذا الأمر.

أود أن أكرر هنا الموقف الأساسي للحكومة الصينية بشأن هذه المسائل. أولا، إن إصلاح مجلس الأمن يمس مصالح جميع البلدان وبالتالي يتطلب أسلوبا ديمقراطيا في العمل ومشاورات موسعة وكاملة. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن يكون لها الحق على قدم المساواة في التكلم حول قضية الإصلاح وينبغي أن تراعى اقتراحاتها المعقولة في هذا الصدد.

ثانيا، مجلس الأمن ليس ناديا للبلدان الغنية. والهدف من إصلاحه ليس فقط تلبية مصالح عدد قليل من البلدان الكبيرة. وبدلا من ذلك ينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لمصالح وتطلعات الأعداد الكبيرة من البلدان النامية وينبغي أن يكون التمثيل متوازنا فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

ثالثا، إن تدابير الإصلاح لها أهمية رئيسية لأنها تؤثر على تعزيز دور مجلس الأمن في المحافظة على السلم والأمن الدوليين. ويجب الاتفاق على هذه التدابير على أساس الحقائق وفي ضوء التاريخ. ومن الطبيعي أن يتمثل الهدف من إصلاح مجلس الأمن في حل المشاكل بدلا من أن يكون الإصلاح نفسه مصدرا لتناقضات جديدة. وحتى نضمن أن إصلاح مجلس الأمن يحظى بدعم متزايد من الدول الأعضاء، من الضروري التقيد بمبدأ توافق الآراء.

تصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسون لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي السنوات الـ ٥٠ الماضية شجع الإعلان بقوة على السير قدما في تطوير قضية حقوق الإنسان في العالم. وتحررت أعداد كبيرة من الناس في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من نير الحكم الاستعماري. وتمكن شعب جنوب أفريقيا من استئصال نظام الفصل العنصري البغيض وظفر بالحقوق السياسية الأساسية وأصبح عضوا على قدم المساواة مع بقية أعضاء المجتمع الدولي. وأقرت الأمم المتحدة، من جانبها، مجموعة من الصكوك الدولية حول حقوق الإنسان، مثل الإعلان الخاص بالحق في التنمية الذي أثرى مضمون حقوق الإنسان. وأصبح الحق في التنمية معترفا به على صعيد عالمي في المجتمع الدولي باعتباره جزءا لا ينفصل عن حقوق الإنسان الأساسية.

وفي نفس الوقت تجري في الصين تغيرات تهز الأرض. وعلى وجه التحديد شهدت الصين في العقدين الماضيين، منذ إدخال الإصلاح والانفتاح، ممارسة الديمقراطية على نحو محسن، وشهدت نظاما قانونيا محسنا، وزادت من الحماية القانونية لحقوق شعبها. ومن المؤكد أن الشعب الصيني يتمتع الآن بقدر أكبر من الحرية والمساواة أكثر من أي فترة مضت، وينعم بحياة مرضية وأكثر استقرارا عما كان في الماضي. وستواصل الحكومة الصينية بذل جهود لا هوادة فيها من أجل تحسين الديمقراطية وتعزيز النظام القانوني، مع تطوير الاقتصاد حتى تضمن أن يتمتع شعبها تمتعا كاملا بحقوق الإنسان.

والحكومة الصينية نشطة في دعم أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وفي المشاركة في هذه الأنشطة. وقد دأبت الصين على تأييد التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان على أساس المساواة والاحترام المتبادل، لتعزيز التفاهم وتضييق أوجه الخلاف وتوسيع الأرضية المشتركة وتعزيز التعاون من خلال الحوار. والحكومة الصينية مستعدة للمشاركة في الحوار وتبادل المعلومات مع المنظمات الدولية على المستويين الدولي والوطني على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

في تشرين الأول/أكتوبر الماضي وقعت الحكومة الصينية على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالنسبة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فإنني أعلن هنا أن الحكومة الصينية قررت أن توقع على هذا العهد في مطلع الشهر القادم. وهذا دليل آخر على تصميم الحكومة الصينية على تشجيع وحماية حقوق الإنسان. والصين على استعداد لمواصلة العمل مع البلدان الأخرى للحفاظ على الزخم الإيجابي الحالي في مجال الحوار والتعاون، ودفعه إلى الأمام. وذلك من أجل تشجيع وخدمة قضية حقوق الإنسان في العالم.

هذا العام هو عام الذكرى السنوية العشرين لإدخال سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين. وقد حققت الصين، خلال هذين العقدين، إنجازات ضخمة في اندفاعها في طريق الإصلاح والانفتاح والتحديث. وخصوصا في السنوات الأخيرة، اكتسب اقتصادنا الوطني زخما طيبا يتمثل في نمو مرتفع وتضخم منخفض، بفضل الإصلاحات المتعمقة وتحسين تنظيم الاقتصاد الكبير. وفي شهر أيلول/سبتمبر الماضي، وضع الحزب الشيوعي الصيني، في مؤتمره الوطني الخامس عشر، مخططا لتنمية الصين في القرن القادم، قائما على أساس التطورات الجديدة، سواء على المسرح الداخلي أو المسرح الدولي. وفي آذار/مارس من هذا العام، تشكلت مؤسساتنا الحكومية الجديدة وحكومتنا الجديدة، من خلال انتخابات جرت في الدورة الأولى للمؤتمر الوطني التاسع للشعب في الصين. وسوف نبني بعزم عملية إعادة هيكلتنا السياسية والاقتصادية، وسندفع قدما قضية بناء الاشتراكية بخصائص صينية خلال القرن الحادي والعشرين، بطريقة شاملة.

إن اندفاع الصين في طريق التحديث يقتضي بيئة سلام دولية مستقرة. وسوف تواصل الصين سعيها إلى تطبيق سياستها السلمية الخارجية المستقلة. وترتكز تلك

السياسة على ثلاثة أعمدة: الاستمرار في الاستقلال والحفاظ على زمام المبادرة؛ وصون السلام العالمي، والسعي إلى التنمية المشتركة.

في سبيل الاستمرار في الاستقلال والحفاظ على زمام المبادرة، نضع دائما سيادة دولتنا وأمننا الوطني في مقام الصدارة، ولا نعقد أبدا علاقات مع بلدان أخرى على حساب سيادتنا الذاتية.

إن تايوان جزء غير قابل للتنازل عنه من أرض الصين المقدسة. وإن عودة هونغ كونغ بنجاح وعودة مكاو القادمة سوف توحيان، بلا ريب، بإلهام مفيد وتنشئان ظروفا ملائمة لتسوية مسألة تايوان. وسوف نظل، كما كنا على الدوام، ملتزمين بالسياسة الأساسية الرامية إلى إعادة التوحيد السلمية، والقائمة على فكرة "بلد واحد/نظامين اثنين"؛ وملتزمين باقتراح الرئيس جيانغ زيمين ذي النقاط الثماني بشأن إقامة علاقات عبر المضيق ودفع عجلة إعادة توحيد الوطن الأم سلميا؛ وبتوسيع نطاق العلاقات والتعاون عبر المضيق في مختلف الميادين؛ وبالاعتراض بتصميم على إنشاء "استقلال تايوان" و "صينين اثنتين" و "صين واحدة/تايوان واحدة"، وعلى محاولة تايوان أن تدخل الأمم المتحدة من جديد.

إننا نحترم سيادة البلدان الأخرى، ونساند بقوة جهود كل بلدان العالم، لا سيما البلدان النامية، للدفاع عن سيادة دولها، بينما نصون سيادتنا بعزم. وفي معالجتنا للعلاقات الدولية، نلتزم بعدم الانحياز، وعدم المجابهة، وعدم استهداف دول ثالثة. ولا نجاري تكوين الكتل العسكرية وسباق التسلح، ولا نعمل على توسع عسكري. ولن يكون في تنمية الصين تهديد لأي بلد آخر. إن ما يسمى "التهديد الصيني" لا أساس له من الصحة إطلاقا، وهو مفتعل بدوافع خفية.

في سبيل صون السلام العالمي تقف الصين قوة راسخة لصيانة سلام العالم والاستقرار الإقليمي. ورأينا الثابت هو أن العلاقات بين دولة ودولة ينبغي تناولها بروح من الاحترام المتبادل والتعايش السلمي، ترتقي فوق الاختلافات بين الأنظمة الاجتماعية والأيديولوجيات. وينبغي أن تصون البلدان مصالحها الذاتية وأن تحترم، في الوقت نفسه، مصالح الآخرين، وأن تتوسع باستمرار في التعاون النافع، بتوخي نقاط التلاقي في المصالح المشتركة. وفيما يتعلق بما يوجد من اختلافات ومنازعات، يقتضي الأمر مواصلة الحوار، لا الدخول في مواجهة، والاجتهاد في تسويتها بالوسائل السلمية بدلا من استعمال القوة أو التهديد باستعمالها.

ومن الجوهري النبذ التام لعقلية الحرب الباردة، ومساندة مفهوم جديد للأمن، وحل قضايا الأمن الدولية والإقليمية من خلال توافق الآراء والمشاركة على قدم المساواة. ونحن الصينيين ننادي بالمساواة بين جميع البلدان، كبيرة وصغيرة، وبالتعجيل بتحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية. وينبغي التعامل مع العلاقات الدولية من خلال التشاور بين جميع البلدان، ويجب ألا يفرض أي بلد إرادته على الآخرين.

في السعي إلى التنمية الجماعية يمثل السلام شرطا مسبقا للتنمية، وتمثل التنمية أساس السلام. وفي عالم اليوم، الذي تتزايد فيه باطراد عولمة الاقتصاد، يجب على الدول أن تطبق سياسة مفتوحة في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي. والانفتاح على العالم الخارجي هو سياسة دولة الصين الأساسية القائمة منذ أمد طويل. والصين، باعتبارها سوقا ضخمة صاعدة، سوف تبذل جهدها لتظل مواكبة لاتجاه العولمة الاقتصادية، بل لتكون أكثر نشاطا، فوق نشاطها، في الانفتاح على العالم. وهي مستعدة لتنمية التجارة وللتوسع في التبادلات العلمية والتكنولوجية مع جميع البلدان، على أساس المساواة والمنفعة المشتركة، في سبيل مصلحة التقدم المشترك. وتعلق الصين الأهمية على أنشطة مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ واجتماع آسيا وأوروبا وتشترك فيهما بنشاط، وتقدر إنشاء وتطوير مبادلات ودية وتعاون مع المنظمات الأخرى، من عالمية، أو مشتركة بين القارات، أو إقليمية، للتعاون الاقتصادي.

ولا تزال الصين تتخذ موقفا إيجابيا نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وبفضل جهود لم تكل على مدى عقد من الزمان، أصبحت الصين مؤهلة فعلا لدخول المنظمة. ولكن من المؤسف أن المفاوضات قد استطالت حبالها كثيرا دون البت في الموضوع. إن الصين بلد نام، ولا نستطيع التفاوض في دخول الصين المنظمة إلا على هذا الأساس، وفقا لمبدأ التوازن بين الحقوق والالتزامات. ونأمل أن تتخذ البلدان المعنية موقفا عمليا وعادلا ومرنا، فتتخلى عن المطالب المفرطة وتعمل على إنهاء المفاوضات في هذا الموضوع في موعد قريب. إن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية سيفيد جميع

الأعضاء، ويجعل آلية التجارة المتعددة الأطراف مكتملة وأكثر توازنا.

قبل أن أختم بياني اسمحوا لي أن استعمل محفل الأمم المتحدة لإعطائكم معلومات موجزة عن جهود الصين في مكافحة الفيضانات والإغاثة من الكوارث. فبسبب جملة عوامل مثل التغيرات المناخية غير العادية التي حدثت في هذه السنة، اجتاحت فيضانات كارثية أنهر ينغتسي وننجيانغ وسنغوا وغيرها في الصين. وكان حجم المناطق المغمورة وطول مدة الفيضانات وخطورة الكارثة التي نشأت عنها شيئا قلما شوهد من قبل. فأعطت الحكومة الصينية أعلى درجة من الأولوية لحماية أرواح الناس وسلامتهم، فعبأت قوات من جميع القطاعات على طول البلد وعرضه، ونظمت الملايين من الجنود والمدنيين لشن معركة لا هوادة فيها ضد الفيضانات وفي سبيل الغوث من الكارثة. وبذلك صدت مرارا وتكرارا أعلى مستويات الفيضانات، وأمنت سلامة الجسور وطرق النقل الرئيسية والمدن الكبيرة على ضفاف الأنهر، وأبقيت الخسائر في الأرواح والممتلكات عند أدنى حد.

ولا تدخر الحكومة الصينية في الوقت الحاضر أي جهد في سبيل إعادة توطين المتضررين من الفيضانات، وقد شرعت في تنفيذ مشاريع التعمير في المناطق المنكوبة. وتتخذ كل الإجراءات الممكنة، بمنتهى الثقة، بغية كفالة ألا تحدث مجاعة أو انتشار للأمراض الوبائية في أعقاب الكوارث الطبيعية، وألا ينقطع أي تلميذ أو طالب في المناطق التي أصابها الفيضان عن دراسته أو يحرم من التعليم. وفي عملية إعادة التعمير سوف ننهض بالروح العالية لمقاومة الفيضان في مسعى شامل لدفع عملية الإصلاح وإتاحة الفرص والتحرك نحو التحديث الاشتراكي.

وبما أن الصين أصيبت بفيضانات مدمرة، فقد أرسل عدد من البلدان والمنظمات والاتحادات الدولية رسائل تعبر عن المواساة والتعاطف وتعرض الدعم والمساعدة للصين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب باسم حكومة وشعب الصين عن أخلص امتناننا لهم.

إن عالم اليوم عالم ترابط. وقد أصبح تعزيز السلام والتعاون والتنمية الاتجاه الأساسي لهذا الزمن. فلنضم أيدينا معا ونعمل سويا لنقيم في القرن الحادي والعشرين عالم سلم وأمن واستقرار لصالح التنمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية في فرنسا، معالي السيد أوبير فيدرين، وأعطيه الكلمة.

السيد فيدرين (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيادة الرئيس، على انتخابكم الذي يشهد بعلو قدركم وقدر بلدكم في نظر المجتمع الدولي، والذي يلقى الترحيب من فرنسا بوصفها الصديق القديم والمخلص لأوروغواي. ونرجو أن تصل أعمال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، في ظل رئاستكم، إلى تعزيز المنظمة.

قبل ٥٣ عاما، في سان فرانسسكو آلينا "نحن شعوب الأمم المتحدة" على أنفسنا

> "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره ... وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة ... وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما".

وهذا الطموح الهائل كان مبرره الفظائع الأخيرة التي كان لا بد من منع تكرارها بأي ثمن - ولعلها مدينة فاضلة ضرورية، أو مهمة لإنسان غير عادي. ولكن كما قال الكاتب الفرنسي العظيم ألبير كامو:

> "مهام الإنسان العظمى هي المهام التي تستغرق من الإنسان وقتا طويلا لإنجازها، وهذا كل ما في الأمر".

لقد انقضى زمن طويل، ونحن لا نزال نعمل في هذا السبيل، وما زلنا نكدح. وليس في ما فعلناه، كأمم متحدة على مدى ٥٣ عاما ما نخجل منه ولا في ما فعله مجلس الأمن والجمعيات العامة المتعاقبة، ولا في ما فعله سبعة أمناء عامون - وخاصة الأمين العام الحالي في العامين الماضيين، الذي كان عمله رائعا جدا.

وعلى مر العقود أفلح مجلس الأمن دائما، إلا عندما شلت حركته إساءة استعمال حق النقض، في أن ينهض بمسؤولياته الأولية عن الأمن الدولي. وحينما فشل في ذلك لم تستطع مؤسسة أخرى أن تقوم مقامه. ومنذ أول عملية له لحفظ السلام قبل ٥٠ عاما قام بـ ٤٩ عملية من هذا النوع.

وقد أثبت الإطار المؤسسي الذي وضعه الميثاق، في أشد الحالات اختلافا، بدءا من المواجهة في الحرب الباردة وانتهاء بالتعاون في السنوات الأخيرة، أن فائدته ليس لها بديل. وتأكد ذلك مرة أخرى في ربيع هذا العام خلال الأزمة العراقية حينما نال الأمين العام الثناء بحق؛ وفي أفريقيا خلال إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي كانت أول عملية جديدة تماما في غضون أربعة أعوام لحفظ السلام؛ بل وفي البلقان حيث حققت المهمة الشاقة التي أسندت إلى الأمم المتحدة في سلافونيا الشرقية أهدافها.

وكما أكد أيضا الأمين العام نفسه مؤخرا،

"كاد انعدام القدرة على التنبؤ وظهور المفاجآت يصبح أمرا مألوفا" (A/53/1، الفقرة ١)،

ولم تصمد أوهام انتهاء الحرب الباردة أمام الواقع. فعالمنا، ولا بد أن نسلم بذلك، لا يتحرك نحو زيادة الوئام. وقد لا تكون تدخلاتنا أحيانا ملائمة؛ وقد تستغل بعض الدول الظروف لتنفذ عمدا سياسات بالية باستخدام القوة مما يناقض مبادئ الميثاق. وفي مناسبات أخرى أدى تفكك الدول أو انفجارها من الداخل إلى أن تنطلق بين مختلف الفئات أشكال من الكراهية الموروثة لا تزال لها قائمة، مما ييسر سبل الجريمة المنظمة. وهذه كلها عوامل لزعزعة الاستقرار، وهي وإن تباينت كثيرا، تساعد كلها على تفسخ النظام وتسيء إلى العلاقات الدولية.

وقد أثبتت ذلك عدة أزمات كبيرة مؤخرا. فالأزمة المالية الآسيوية تذكرنا بأن النمو القوي إذا أسيء تنظيمه يتعرض للانتكاس في عالم العولمة، ويتوقف هذا غالبا على ردود الفعل المفرطة الحساسية في دور المقاصة والانتشار المطرد والسريع لآثار العدوى. ففي كل يوم يتم تبادل أسهم بمبلغ ٦٠٠ ١ بليون دولار في الأسواق المالية - وهي أموال طائلة تفوق كثيرا قدرة جميع المؤسسات المالية في العالم على التدخل. في عام ١٩٧٠ كانت تلك المبالغ تعادل الناتج القومي الإجمالي للعالم. أما اليوم فهي ١٥ ضعفا.

وكانت التجارب النووية في جنوب آسيا تذكيرا مذهلا بأنه يمكن لأي نزاع إقليمي بالغ الخطورة، مقترن بإحساس، مبرر أو غير مبرر، بانعدام الأمن، أن يفتح الطريق أمام الانتشار النووي والتسياري.

وفي شرق أفريقيا، نشأ نزاع مسلح نمطي من قلب نزاع حدودي. ففي منطقة البحيرات الكبرى دخلت ست أو سبع دول في قبضة نزاع إقليمي على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وزعزعة الاستقرار تهدد وسط آسيا ابتداء بأفغانستان، ولا أستطيع إحصاء كل الصراعات أو الحروب الأهلية أو تفكك الدول، ولكن يوجد حاليا أكثر من ٣٠ صراعا أو حربا أهلية أو تفكك دولة، يتورط فيها أكثر من ٤٠ بلدا بعقابيل معاناتها. وتأثر بهذه الصراعات ٢٢ مليون مدني من مشردين وعائدين - وهم يحتاجون إلى المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي يغطي نشاطها حاليا ١١٨ بلدا. ولا يسعني أن أغفل الإشارة إلى تجنيد الأطفال؛ والاسترقاق المستمر حتى الآن بشكل نادرا ما يستتر؛ واختفاء الأشخاص؛ ومآس أخرى كثيرة.

ولكنني لا أود أن يطول بياني بتعداد الآلام التي ألفتها الأمم المتحدة وهي أول من يعلم بهذه الحالات. ألا تسعى في هذه اللحظة بالذات إلى حفظ السلام في قارات أربع ولها قرابة ٠٠٠ ١٥ فرد يعملون في نحو ١٧ عملية؟ وأذكر على ذلك مثلا واحدا، لا أقل من ٢٠ وكالة تعمل الآن على إعادة بناء البوسنة.

كما لا أنوي أن أتجاهل التقدم المحرز في عام ١٩٩٨ الذي ذكرته في بداية بياني. وأود ببساطة أن أشرح أن الأمم المتحدة والمنظومة المتعددة الأطراف لا تملك اليوم الوسائل الضرورية لمواجهة كل هذه التحديات. ولكننا لا نستطيع أن نستسلم ويجب ألا نستسلم. فكيف نستعيد الحيوية الضرورية في عملنا؟

اسمحوا لي أن أتقدم ببعض الاقتراحات في هذا المجال. فأولا، يمكننا الحفاظ على السلطات التي أعطاها الميثاق لمؤسساتنا. والأولوية الأولى هي أن نحفظ لمجلس الأمن احتكاره لإجراءات الإنفاذ المشروعة في حالات "تهديد السلام والإخلال به ووقوع العدوان".

وليس هناك ما يبرر استعمال القوة من جانب أي دولة أو مجموعة دول أو أي منظمة، مهما بلغت قوتها، ما لم تحصل على إذن مسبق من مجلس الأمن - إلا في حالات الدفاع عن النفس.

إن بلدي يتشاطر نفاد صبر الذين يأسفون لضياع كل هذا الوقت دون الاهتداء إلى حل لمختلف النزاعات

الوحشية - في كوسوفو مثلا، حيث أصبحت الحالة الإنسانية حرجة إلى أقصى حد. ولقد دأبت فرنسا، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، على التحذير من مخاطر انفجار الصراع؛ وطرحت اقتراحات عديدة، بالاشتراك مع ألمانيا وسائر شركائها في فريق الاتصال، لتمهيد الطريق المؤدي إلى حل سياسي واقعي. وقد بدأت لتوها العمل من أجل عودة اللاجئين. وهي لم تستبعد على الإطلاق إمكانية استخدام القوة. وبشأن هذه النقطة الأخيرة أسمع أصواتا تحثنا على الاستغناء عن طلب الإذن من مجلس الأمن. ولكنني أقول إنه بعد هذه الحالة قد يكون هناك استثناء آخر ثم استثناء آخر. وشيئا فشيئا ربما يعلن أي بلد أن له الحق في التدخل حيثما يخدم ذلك مصالحه أو أمنه أو طموحاته، وسيكون علينا أن نبدأ من جديد. ويتعين علينا إذن أن نتمسك بهذا المبدأ.

ثانيا، يجب أن نتأكد من أن سلطة مجلس الأمن تُحترم وقراراته يُمتثل لها. وهذا ينسحب على كل قراراته. ولكن السؤال المطروح اليوم يتعلق بالعراق بالذات. ورفع الحظر النفطي، بموجب قرارات المجلس، يرتهن بتخلصه، في ظل مراقبة دولية، من أسلحة الدمار الشامل التي يحوزها. وعلى العراق إذن أن يفي بهذه الشروط - وأن يفي بها كاملة، ولا شيء غيرها. وبمجرد تحقيق هذا الهدف، يجب أن يكون هدفنا هو دمج العراق في المجتمع الدولي، بدءا بالمنطقة التي ينتمي إليها.

والسبيل الوحيد إلى بلوغ تلك الغاية هو امتثال العراق التام للقرارات ذات الصلة - جميع القرارات ولا شيء غير القرارات - وهذا يعني تعاون العراق غير المشروط مع الأمم المتحدة والهيئات المكلفة برصد نزع سلاح العراق.

ثالثا، زيادة الصفة التمثيلية لمجلس الأمن لتعزيز شرعيته. وهذا هو السبب في أن بلدي يؤيد توسيع عضوية المجلس وذلك، من ناحية، بإضافة أعضاء دائمين جدد - مقعدين للشمال، وألمانيا واليابان لهما كل الحق فيهما، وثلاثة مقاعد للجنوب؛ ومن ناحية أخرى لا بد من ضم أعضاء غير دائمين جدد من الشمال والجنوب. وهذه الزيادة في العضوية يجب، في الوقت ذاته، أن تحافظ على فعالية المجلس لا أن تمنعه من الاضطلاع بمسؤولياته بموجب الميثاق. ويحدوني الأمل في أن تشهد هذه الدورة الثالثة والخمسون تقدما بشأن هذا الإصلاح.

رابعا، يجب علينا أن نزيد من قدرة منظمتنا على منع الأزمات الإقليمية أو تسويتها. وهناك الكثير الذي يتعين القيام به في هذا الصدد. والآن وقد احتفل المجتمع الدولي لتوه، بنبرة حزينة، بالذكرى الخامسة لاتفاقات أوسلو، نتساءل ما الذي تبقى من عملية السلام في الشرق الأوسط ومن الآمال التي ولدت في مدريد؟ لم يعد هناك بصيص من ضوء في الظلام، وبدأت نيران الكراهية تطغى على كل شيء. ولا تزال فرنسا تدعم الجهود المثابرة التي تبذلها وزيرة خارجية الولايات المتحدة، ولكننا لا نود أن نُترك بلا احتمالات أخرى على الإطلاق لو - لا سمح الله لم يكتب النجاح لتلك الجهود. وهذا ما دعا الرئيس شيراك والرئيس مبارك إلى اقتراح عقد مؤتمر - في تلك الحالة - للبلدان التي عقدت عزمها على إنقاذ السلام. وقد استُقبل هذا الحرص على المستقبل بترحاب شديد. ونحن نعمل بالتعاون مع السيد عمرو موسى على تعزيز اقتراحنا هذا. فواجبنا هو ألا نتخلى عن هدف الوفاء بتطلعات شعوب هذه المنطقة نحو سلام عادل ودائم يحترم القرارات والاتفاقات التي تم التوصل إليها.

وهناك منطقة أخرى في أزمة تسترعي انتباهنا. وكما ذكرت من قبل بشأن إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، تتورط ست أو سبع دول أفريقية في منطقة البحيرات الكبرى في مواجهة تنطوي على مجموعة متشابكة من مشاكل تتراوح بين قضايا الحدود، وأنشطة المغاوير، والصراع العرقي، واللاجئين، والبحث عن أرض صالحة للزراعة، وما إلى ذلك. وسيكون ضربا من الوهم أن نأمل في التوصل إلى تسوية منفصلة في كل دولة من هذه الدول. ذلك أن أي أزمة إقليمية من هذا النوع تتطلب حلا إقليميا. وهذا هو السبب في أن بلدي أثار مرة أخرى فكرة عقد مؤتمر للسلام في منطقة البحيرات الكبرى - وهي فكرة كنا قد اقترحناها في عام ١٩٩٥ - على أن يُعقد هذا المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، مع المشاركة النشطة لدول المنطقة. وهناك عدة مبادرات دبلوماسية أفريقية تتوخى نفس الهدف. ونحن نؤيد تلك الجهود.

كما أن أفريقيا أصبحت في الوقت الراهن مسرحا لأزمات أخرى. واسمحوا لنا أن نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها ممثلو الأمين العام في هذا الصدد. وأحيي هنا على وجه الخصوص ذكرى الأستاذ بلوندان بيي الذي فاضت روحه أثناء قيامه ببعثة من أجل السلام.

خامسا، ثمة حاجة إلى تعزيز النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. فبعد التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا، والتي يدرك الجميع مخاطرها، يتعين علينا أن نعزز نظام عدم الانتشار، وأن نواصل عملية نزع السلاح في كل المجالات - النووية والتقليدية والكيميائية والبيولوجية.

وينبغي أن يكون هدفنا الأول هنا هو دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بأسرع ما يمكن. وقد كانت فرنسا، إلى جانب المملكة المتحدة، أول دولة حائزة للأسلحة النووية تصدق على المعاهدة، وهي الوحيدة التي انتهت من تفكيك مركز التجارب الخاص بها. وإنني أدعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة أن تنضم إليها، بما في ذلك الهند وباكستان اللتان أعلنتا نيـُتهما في عدم إجراء أي تجارب نووية أخرى.

وثمة هدف آخر في هذا الصدد، هو التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. وقد اقترحت في الاجتماع الذي عقده أعضاء مجلس الأمن الدائمون الخمسة في جنيف في ٤ حزيران/يونيه الماضي ضرورة أن نبدأ هذا التفاوض. فوجود معاهدة وقف عالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها من شأنه أن يعطي دفعة جديدة لنزع السلاح.

وينبغي أيضا أن نسعى بلا كلل إلى حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. فلنحرص على أن تصبح الاتفاقية التي تحظر الأسلحة الكيميائية عالمية، وأن تكون اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية فعالة بحق، من خلال آلية للتحقق.

ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل تعني أيضا منع انتشار مركبات إطلاق تلك الأسلحة، مع المحافظة على تطبيقاتها المدنية المفيدة.

وبغية إحراز تقدم على طريق نزع السلاح التقليدي، يجب أن نكفل دخول اتفاقية أوتاوا التي تنص على الحظر الشامل للألغام المضادة للأفراد حيز النفاذ بأسرع ما يمكن.

سادسا، علينا أن نستمر في مكافحة التخلف الذي لم يعد هناك حاجة إلى دليل آخر على صلته بالأزمات. ولا تزال فرنسا ملتزمة التزاما قويا بهذا الهدف؛ فهي ثاني أكبر مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد قررت فرنسا، بغية تحديث معونتها وجعلها أكثر فعالية، إصلاح ترتيباتها التعاونية، وزيادة التنسيق مع سائر المانحين - ومع الاتحاد الأوروبي في المقام الأول. ذلك أن أكثر من ٦٠ في المائة من المعونة المقدمة لأفريقيا يأتي من الاتحاد الأوروبي. وأوروبا أيضا أكثر مصدر للمعونة المقدمة إلى أمريكا اللاتينية، وثاني أكبر مقدمي هذه المعونة لآسيا.

وتود فرنسا أن يكون في الإمكان التنبؤ بموارد التنمية أكثر مما عليه الحال الآن. وقد طرح الأمين العام اقتراحات نرحب بها بروح بناءة، وبخاصة فكرة إنشاء حساب للتنمية. ونحن نشجع الأمم المتحدة على مواصلة مناقشاتها في هذا المجال.

سابعا، نحتاج إلى أن نعمل مع المنظمات غير الحكومية. فهي قادرة على دق ناقوس الخطر، والتقدم باقتراحات، والتعاون بأسلوب عملي جدا من أجل بناء الدول التي تحكمها سيادة القانون. وبالتوازي مع هذه الأعمال، نتوقع الكثير من أنشطة السيدة روبنسون مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، سواء في لجنة حقوق الإنسان أو في مختلف وكالات الأمم المتحدة التي يتعين عليها جميعا أيضا أن تدمج بـُعد حقوق الإنسان في أنشطتها.

بعد أكثر من ١٠ سنوات من المفاوضات، سيشهد عام ١٩٩٨ اعتماد الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان. وهو نص حيوي لأن هذه الحقوق بالذات هي التي تسعى الديكتاتوريات إلى خنقها أو تهديدها.

ومع ذلك، وحتى إذا عززنا مجلس الأمن، ودعمنا يد الأمين العام، وعالجنا بطريقة أفضل أزمات المستقبل والجوانب الأخرى للأزمات الحالية، فلن يكون ذلك كافيا. وعلينا أن نستعيد روح المبادرة، ومن أجل ذلك، علينا أن نوسع نطاق جهودنا لجعل التنظيم العالمي يشمل ميادين أخرى. وهذا يقودني إلى نقاطي الأخيرة.

المطلب الثامن هو توسيع نطاق سيادة القانون من جميع جوانبه. وقد اعتمد في روما النظام الأساسي لمحكمة جنائية دولية دائمة، بعد مفاوضات مكثفة. وهي خطوة كبرى على طريق مكافحة إفلات أعتى المجرمين من العقاب. وكانت فرنسا ضمن أوائل من وقـّعوا على هذا النظام الأساسي الذي يتألف من توليفة مركبة من مختلف التقاليد القانونية في العالم، ويقيم توازنا بين اختصاصات المحكمة وسلطات مجلس الأمن، بما يتسق مع

روح الأمم المتحدة ورسالتها. ويحدونا الأمل في أن تتمكن البلدان التي لا تزال لديها تحفظات عنه، من الانضمام إلينا.

وفي ميدان آخر من ميادين القانون، اتخذت منظمة العمل الدولية خطوة تاريخية نحو الامتثال العالمي لمعايير العمل الأساسية، من خلال الإعلان الذي اعتمدته في مؤتمرها السادس والثمانين، والذي يعتبر التزاما من جانب ١٧٤ دولة عضوا في المنظمة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، اعتمدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الإعلان العالمي المتعلق بالمجين البشري وحقوق الإنسان، وهو أول إطار معياري يسترشد به المجتمع الدولي في مجال البحث العلمي الذي حدثت فيه بالفعل طفرات زعزعت مفاهيمنا التقليدية عن الحياة والتنظيم الاجتماعي. وفرنسا تتقدم بمشروع قرار يدعو الجمعية العامة إلى اعتماد هذا الإعلان العالمي.

تاسعا، يتعين علينا أن نحتوي آفة الجريمة المنظمة والحد منها، بدءا بالمخدرات. إن حجم الاتجار غير المشروع بالمخدرات يقترب الآن من ٥٠٠ بليون دولار - أي ٨ إلى ١٠ في المائة من حجم التجارة العالمية. ووفقا لصندوق النقد الدولي، تمثل عمليات غسل الأموال من ٢ إلى ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم.

وفي الدورة الاستثنائية التي عقدت في نيويورك في حزيران/يونيه، قررنا زيادة التركيز على ضرورة خفض الطلب على المخدرات، بالإضافة إلى ما حققناه بشأن تخفيض العرض. ولنعمل على تحقيق هذا الهدف.

عاشرا، ينبغي لنا أن نكافح الإرهاب بكل أشكاله أيا كان مرتكبوه ومهما كانت دوافعهم.

والاتفاقية الدولية التي أبرمت مؤخرا لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل خطوة هامة للأمام ولكنها لا تكفي. فعلينا أيضا أن نتبع الطرق اللازمة لتعقُّب من يمولون هذه الهجمات ويحرضون عليها وفرنسا تقترح التفاوض حول إبرام اتفاقية عالمية تناهض تمويل الإرهاب.

وعلينا أن نحدد الآليات الملموسة لتنفيذ التدابير القانونية وتقديم المساعدة القضائية المتبادلة ضد ممولي الإرهاب. ويجب تيسير تنفيذ الجزاءات الفعالة، مثل مصادرة أو تجميد ممتلكات المنظمات أو الأفراد الذين شاركوا في الأعمال الإرهابية. ويجب إدخال التدابير المبتكرة، مثل الحيلولة دون التذرع بسرية العمليات المصرفية أمام الهيئات القضائية التي تجري تحقيقات في الهجمات الإرهابية. فإذا توفرت لدينا الإرادة للاضطلاع بذلك، أمكننا أن نبدأ هذه المفاوضات في نهاية الدورة الحالية للجمعية العامة.

تكلم الرئيس كلينتون هنا يوم الاثنين عن هذا الكفاح العام بوصفه واجبا مشتركا. وهذا صحيح. وفضلا عن ذلك، علينا أن نكافح المسببات المتعددة التي ينتج عنها الإرهاب.

والنقطة الحادية عشرة التي أود أن أثيرها تتعلق لا بالأزمات المالية الراهنة فحسب بل بسوء أداء النظام المالي الدولي برمته أيضا. هذه هي المسألة هنا، كما توضحها الدعوة المتزايدة إلى مؤسسات "بريتون وودز جديدة". لقد أصبحت العولمة المالية الآن مثل الجواد الجامح. ويجب إيجاد وسائل جديدة على الفور. وكل دولة تتحمل مسؤولية الإسهام في ذلك. ونحتاج أيضا أن نحدد قواعد جديدة تتكيف مع الواقع المالي الحالي. ويقدم بلدي اليوم لشركائه الأوروبيين بعض المقترحات لدرء التقلبات المالية الدولية.

وبطبيعة الحال ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يظل المحور هنا. ولكن الصندوق يجب أن يكون أكثر شرعية وأكثر فعالية، وأن يضطلع بمهامه على أساس خطوط توجيهية سياسية واستراتيجية واضحة وواقعية، ويتعاون مع الأجهزة الهامة الأخرى، وينظم الحوار بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة، ويكفل شفافية النظام المالي، مع مراعاة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلدان الشريكة - يجب أن يكون صندوق نقد يمكنه أن يكشف عن علامات الإنذار المبكرة للحيلولة دون وقوع الأزمات.

وفي إطار هذا التحول الذي يسهم فيه المدير العام لصندوق النقد الدولي إسهاما جليلا، ومن أجل زيادة استقرار الحالة الاقتصادية والنقدية الدولية ودعم النمو العالمي، ستضطلع أوروبا بدور يزداد أهمية نظرا لأنها تنتهي الآن من إعداد وحدة نقدية موحدة لها، هي اليورو، ونحن نتطلع إلى فوائد ذلك.

ومن هذه الحقبة التي نعيشها، والتي تتميز بالتناقضات وتحتوي على تقدم لم يسبق له مثيل وأزمات تهدد بالقضاء على جهودنا، وبخاصة المبذول منها تحت رعاية الأمم المتحدة، يجب أن نحقق قريبا تقدما إضافيا في بناء عالم أكثر عدالة وأكثر سلما لأن هذا هو ما نريده جميعا.

وعالم اليوم في حاجة إلى قواعد. وينبغي للأمم المتحدة أن تظل الإطار الموحد، كما ينبغي للميثاق أن يظل المرجع. وهناك ثلاثة مجالات رئيسية لعملنا: المحافظة على ما أثبت قيمته، والتكييف عندما نحتاج إلى ذلك، وابتكار أشكال جديدة من التنظيم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي معالي السيد لامبرتو ديني، وزير الشؤون الخارجية في إيطاليا، وأعطيه الكلمة.

السيد ديني (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي، أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة، وهذا ضمان مؤكد لنجاح الدورة الثالثة والخمسين. وفي نفس الوقت أود أن أشكر سلفكم، السيد هينادي أودوفينكو، على أسلوبه الرائع في تناول المسائل الصعبة التي برزت في العام الماضي.

وبالنسبة للمسائل الأعرض التي تواجهها الجمعية في السنة القادمة، تعرب إيطاليا عن تأييدها ودعمها للبيان الذي أدلى به وزير خارجية النمسا يوم الثلاثاء باسم الاتحاد الأوروبي.

أقل من ١٠ سنوات مضت على الأيام البهيجة التي أحاطت بانهيار حائط برلين. ولما بدأ عقدنا كان الحديث عن "النظام العالمي الجديد" على كل لسان. واعتقد كثيرون أننا على عتبة عصر جديد من الاستقرار والحرية والرخاء. وأثناء السنوات التالية شهدنا بالفعل نموا سريعا في الاقتصاد العالمي، ولكننا شهدنا أيضا ظهور أشكال جديدة من التعصب القومي والأعمال العدائية العرقية وأعمال العدوان.

وأصبحت شعوبنا تشك في المستقبل وهي تراقب أداء سوق الأسهم والقلاقل الداخلية في مختلف مناطق العالم، وفشل المؤسسات المالية، وزيادة الأعمال الإرهابية وصعوبة التنبؤ بها، وموجات الهجرة التي لا ضابط لها، والتدفقات المستمرة من اللاجئين، وتجدد طموحات نووية في غير محلها. وفي بعض البلدان ضاعت مكاسب جيل كامل هباء في أزمة لم تستغرق أكثر من أشهر معدودة.

أزمات كهذه تلقي الضوء على اختلال التوازن بين قوة الأسواق وقوة المؤسسات. ومن المؤكد أن للعولمة والتحرر مزايا ضخمة. فقد ألزما الطبقات السياسية الوطنية بتنظيم التصرف بالأموال العامة وبتشجيع الكفاءة الاقتصادية. ولكن السوق العالمية تتطلب قدرا معينا من الحكم العالمي المبني على الدراية بأن ثراء الدول فرادى لا يمكن فصله عن رفاه المجتمع الدولي، قدرا من الحكم الذي يعتمد في قوته على ديمقراطية المؤسسات. إن العولمة، كما أكد الأمين العام كوفي عنان في خطابه، تحتاج إلى الحكم السليم.

ولهذا، نحتاج إلى النهوض بالقيادة الدولية على الفور. فالمؤسسات لا تزال تنقصها القوة الكافية لتوفير هذه القيادة، ولاستعادة الثقة، وإدخال التغييرات، وإضفاء الاستقرار على الاقتصاد العالمي، وضمان النمو، وحماية أضعف فئاتنا في السباق نحو التنمية. والتكنولوجيا والاتصالات والأسواق تتقدم بسرعة أكبر بكثير من السياسة والمؤسسات، مما يخلق هوة متزايدة.

والتحدي الذي نواجهه في الأعوام الأخيرة من هذا القرن هو تقوية المؤسسات وقدرتها على تنسيق إجراءات الحكومات. وللعولمة تأثيرات على الايديولوجيات والسلوك وعلى المجتمعات والمؤسسات. إن فتح الأسواق للمنافسة يجب أن يصاحبه التعاون المؤكد عليه من جديد بين أكبر عدد ممكن من الدول. ويقع عبء المسؤولية على كاهل الدول الأقوى، ولا سيما دول مجموعة الـ ٧٧. فمن واجبها أن تظهر التضامن وأن تحول امتيازاتها إلى فوائد للبشرية بأسرها.

والأمم المتحدة أبرز المعالم وأكثرها سلطة في نظام المؤسسات الدولية. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون القوة المحركة وراء استعراض شبكة الترابط. والعولمة، شأنها شأن التصنيع في أيامه الأولى، تؤدي إلى تقدم كبير وإلى أوجه خلل خطرة في نفس الوقت. ولهذا فإنها في حاجة إلى ضوابط تحكمها. ولا يمكن لبلد واحد أن يحكمها، مهما كانت قوته السياسية والاقتصادية والعسكرية. إن قرننا يقترب من نهايته بانتعاش في المؤسسات التي يمكن أن نبني عليها أعمدة الاستقرار الثلاثة: أي الرخاء والأمن واحترام الحريات الأساسية.

إن الدعامة الأولى للاستقرار هي إدارة الاقتصاد لمنع تفاقم الأزمات وتحولها إلى كوارث. وقد آن الأوان لإتقان قواعد السلوك التي تسير تنمية السوق العالمية على هديها. ولئن كانت القواعد تفتقر إلى الكمال ولا تتمتع بالاحترام دائما، فإننا يجب أن نؤكد على أن من الضروري والملائم مراعاتها. وهذا هو سر نجاحها. والأمر متروك للبلدان الأقوى اقتصاديا لكي تضمن الاستمرارية في تنمية السوق. وإذا أردنا أن نزرع الثقة ونوقف خطر حدوث كساد عالمي فلا بد أن تكون هذه البلدان مشترية ومقرضة ومقدمة للضمان الأخير. والقوى التي تدفع الاقتصاد العالمي هي نفسها التي تساند الحريات الأساسية، متمثلة في تداول المعلومات والأفكار وفتح الحدود والمجتمعات، وسيادة القانون، والحريات الفردية. والتحديات التي تواجه الاقتصاد هي نفسها التحديات التي تواجه الحرية.

في بعض الأوقات يكون المنطق القصير الأجل هو دافع الأسواق، وهو المنطق الذي يفضل المكاسب الآنية على النمو الآجل. والأسواق تجري استفتاءات مستمرة ولكنها فورية. وأسواق الأوراق المالية لا تتحرك دائما بنفس سرعة الاقتصاد والمجتمع. ويمكن أن يؤدي التقدم التكنولوجي الذي لا يتوقف إلى استبعاد الكثيرين من عالم العمالة. وتبين الأزمات الاقتصادية والمالية الكبرى التي شهدتها الآونة الأخيرة أن الأسواق لا تنمو دائما عندما تتقلص الدولة. وأنها بدلا من تعزيز الحرية لا تفعل أحيانا سوى زيادة سلطة الأقوى. وإنه لمن قبيل الأوهام الخطيرة أن نعتقد أن المجال الاقتصادي يمكن فصله عن النظام السياسي، والسياق الاجتماعي وتاريخ الأمم. فلا يمكن وجود اقتصاد سليم دون دولة قوية، أو دون حكم القانون، أو دون تماسك اجتماعي وأوجه الحماية الاجتماعية - وبعبارة أخرى دون احترام للشعوب أو وعي بتاريخها.

وينبغي لمناصري السوق ألا يتحولوا إلى حملة لواء أصولية جديدة. فالمؤسسات المالية الدولية يجب أن تعرف الآن كيف تقرن النظرية بالتطبيق، وكيف تتحاشى الاستراتيجيات التي تدمر المجتمع وتزعزع النظام السياسي لأجل الدفاع عن السوق. ولا بد لها أن تستهل سياسات وإصلاحات تقلل إلى أدنى حد من المخاطر المعنوية الكامنة في عملياتها الإنقاذية. ولا بد لها أن تنظر إلى المجتمع بأسره لا إلى أبعاده المالية وحدها. وإلا فسيتمرد البعض على السوق أو سيهرب منها.

ويمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يعتمدوا على التماسك الجديد المميز للاتحاد الأوروبي. والعملة الأوروبية، اليورو، تتطلب مسؤوليات جديدة على الصعيد الدولي بوصفها مستودعا للقيمة واستثمارا وعملة احتياطية. وسيسمح اليورو للاتحاد بطرح معايير عامة في الخارج لم يكن لولاه بقادر على الحفاظ عليها، وهي معايير من قبيل الاستقرار والمنافسة والتضامن الاجتماعي. ولا يعتزم الاتحاد الأوروبي أن يجعل من عملته ساترا يتخفى وراءه، وهو لا يتوهم بأي حال بأنه واحة للرفاهية محمية من زوابع العالم.

لقد كان ساسة أوروبا أول من أعاد التفكير في حدود السيادة الوطنية. واليوم، يوشك الاتحاد الأوروبي في أعقاب الأخذ بالعملة الوحيدة أن يصبح فاعلا سياسيا، وأن يشترك بصفته هذه في قيادة العالم، وأن يعالج هشاشة النظم المعقدة التي تحكم العالم. ولا يكفي امتلاك الصلاحيات الوطنية القوية. كذلك حان الوقت لكي يصبح الاتحاد الأوروبي "أمة قائدة". وآن الأوان لموالاة تعزيز القواعد التي سمحت لنا بأن نوحد القادة ونستبعد الحرب داخل حدودنا.

وفيما يختص بالجنوب، تواجه أوروبا موجات ضخمة من الهجرة. وتدرك أوروبا جيدا التي تدفع إلى شواطئها بمثل هذه الأعداد الكبيرة من الناس الذين يحاولون الفرار من الاتجاهات الديمغرافية الخانقة. وتعرف أوروبا أن الحل الوحيد يكمن في انتهاج سياسة طموحة تقوم على التضامن والتنمية. وإلا أصبحت مثل الملك كانيوت الذي حاول أن يصد اندفاع البحر بالتلويح بيديه.

ولا بد من إحياء سياستنا التعاونية لكي نساعد على سد الفجوة بين الشمال والجنوب. ويمكن أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي ستتولى إيطاليا رئاسته اعتبارا من العام المقبل، أداة فعالة للقضاء على الفقر وتسوية الخلافات بين نصفي العالم والمواءمة بين احتياجاتهما.

وسيتعين أيضا على المؤسسات المجددة أن تدير شؤون دعامة الاستقرار الثانية، أي الأمن. وفي هذا المجال أيضا، لا بد أن تؤدي الأمم المتحدة دورا مركزيا. وإنني لا أشير إلى مجرد دورها التقليدي المتمثل في الاشتراك المباشر في عمليات حفظ السلام. وأود أن أؤكد أن إيطاليا ما زالت توفر قاعدة سوقية قوية، فضلا عن تقديمها

الرجال والموارد، لمثل هذه البعثات، وقد دأبت منذ وقت طويل على اقتراح سبل لزيادة كفاءة هذه العمليات وفعاليتها.

وأشير أيضا إلى ملمح جديد من ملامح المستقبل وهو: تنامي العلاقات مع المؤسسات الأخرى، ومن بينها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، التي عهدت إليها الجماعة المطلة على المحيط الأطلسي لشؤون دفاعها. ويعيد حلف الأطلسي تحديد استراتيجياته ومهامه وعضويته، ولكنه يعيد التفكير أيضا في علاقاته مع الأمم المتحدة بروح جديدة. وهو يتطلع إلى الأمم المتحدة التماسا للشرعية الإضافية لكي يوسع نطاق مهمته. وهذا جانب آخر من الجوانب الشديدة الأهمية في منظومة المؤسسات التي يمكن أن تضمن السلام والاستقرار والتي ينبغي أن نستند إليها في بناء مستقبلنا.

كما يتعرض السلام للخطر بتأثير تجدد الإغراء بالتلويح بالأسلحة النووية، في محاولة لاستعادة التوازنات الإقليمية، وزيادة الهيبة القومية، وتدعيم الوحدة الوطنية. وبينما يمكن أن تكون هذه الأهداف مشروعة في حد ذاتها، فإنها يمكن أن تصبح أهدافا وهمية تماما إذا أوكل أمرها إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهي أدوات تهدد الحق في الحياة ذاته. وفي إطار تعزيز المؤسسات، يجب علينا، على سبيل الأولوية، أن نجتث الطموحات الطائشة التي تعتمد على الأسلحة الفتاكة. ولا بد أن نهدف بدلا من ذلك إلى استكمال نظام عدم الانتشار وأن نعمل على زيادة فعاليته وعالميته.

إن الأمن يتهدده الخطر من جراء نوع من الإرهاب تزداد لا معقوليته ويهدد عمليات السلام الهشة، ويخصخص الإرهاب، ويوجه كراهيته غالبا، وليس حصرا، إلى العالم الغربي وما يمثله من قيم. ولذلك يجب أن نضاعف جهودنا المشتركة لمكافحة ذلك الداء الوبيل.

وحقوق الفرد هي العنصر الثالث من عناصر التدعيم المؤسسي، إلى جانب الرفاهية والأمن. ويوما بعد يوم نكتشف على نحو مطرد، أن حرية السوق والحريات الأساسية وجهان لعملة واحدة. ولكن من المرجح أن تظل حقوق الإنسان شيئا مجردا أو وهميا إذا لم تتمكن الأمم المتحدة من تعزيزها لصالح الأفراد كافة، وكذلك ضد حكوماتهم إذا دعت الضرورة.

ويتعين على المجتمع الدولي، وعلينا جميعا بصفة فردية، أن نعمق التزامنا بصون هذه الحقوق. إن مقياس مدى حضارتنا هو الحماية التي نوفرها لأشد الفئات الاجتماعية ضعفا وأكثرها عرضة للخطر. وأنا أفكر بالدرجة الأولى في الأطفال الذين يقعون ضحايا لفظائع بدأت وسائط الإعلام بكشف أبعادها الحقيقية الآن فقط.

إن النظام الأساسي الذي وضع في روما لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية يمثل على الأرجح أعظم تقدم مؤسسي منذ ميثاق سان فرانسسكو. وفي هذا الميدان، في الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنه يضفي يقينا وطابعا عالميا على نظام القيم الذي يستند إليه الميثاق. ولكن علينا، هنا أيضا، أن نكمل رحلتنا. لذا فإنني أحث البلدان التي لم توقع بعد على النظام الأساسي، وهي الأغلبية، على أن تفعل ذلك وعلى أن تبدأ بالتحرك سريعا صوب التصديق عليه.

إن جوهر أية عملية إصلاح يتناول مجلس الأمن. ولا يكفينا أن نعزز المؤسسات؛ بل علينا أن نجعلها أكثر ديمقراطية وتمثيلية. فالنقاش بشأن مستقبل مجلس الأمن يدور حول مفهومي الديمقراطية والتمثيلية.

وأحرز تقدم ملموس في الأشهر الأخيرة في تحديد التدابير الهادفة إلى تحسين شفافية مجلس الأمن وأساليب عمله، وهي توفير قدر أكبر من الانفتاح في إطار المشاورات غير الرسمية؛ وزيادة مشاركة البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام والقوات المتعددة الأطراف؛ وقيام رئيس المجلس بتنظيم جلسات إحاطة إعلامية سريعة وتفصيلية أكثر بشأن أنشطة المجلس؛ والتوفر الفوري للنصوص والوثائق التي يدرسها المجلس.

بيد أن الجمود لا يزال مستمرا في قضية زيادة عضوية المجلس. وستكون الحكومة الإيطالية على استعداد لتأييد أية صيغة معقولة، شريطة ألا تخل بإنشاء مقعد أوروبي مشترك في المجلس في نهاية المطاف وألا تبعد إيطاليا عن البلدان الصناعية الرئيسية الأخرى أو تزيد عدد البلدان التي "تحظى بنصيب أكبر من أمثالها"، وهو ما سيحول غالبية الدول الأعضاء من أطراف مشاركة رئيسية إلى مجرد متفرجين.

والمشكلة الأساسية هي مشكلة مبادئ ومعايير. وإيطاليا تسهم مساهمة نشطة في هذه المسألة ذات

الأهمية الأساسية للسلام والاستقرار الدوليين وستظل تسهم فيها. وستظل تواصل الكفاح من أجل زيادة ديمقراطية مجلس الأمن وكفاءته وطابع التمثيل الجغرافي فيه. ولا ينبغي لأحد أن يشعر بأنه قد استُبعد. فكل بلد، بصرف النظر عن حجمه، كبيرا كان أم صغيرا، لديه مساهمة يمكنه أن يتقدم بها وتجربة يمكن أن يشرك فيها الآخرين.

ونظرا للجمود الحالي في مسألة زيادة عدد الأعضاء الدائمين، فإننا نتساءل عما إذا كان من أكثر معقولية التركيز في الوقت الحالي على زيادة فئة المقاعد غير الدائمة فقط. والحل المتمثل في زيادة عدد المقاعد الاختيارية لكل مجموعة إقليمية من شأنه أن ييسر على جميع الدول الأعضاء أن تصل إلى عضوية مجلس الأمن. وفي آخر الأمر، هذا هو الحل نفسه الذي كان قد اعتمد في عام ١٩٦٣، عندما حدث التوسيع الوحيد السابق للمجلس.

أما بالنسبة للمنهج الذي سنتبعه للوصول إلى تلك النتيجة، فنعتقد أنه في مسألة ذات أهمية بالغة كهذه، من الضروري لأي قرار له آثار يترتب عنها تعديل الميثاق أن يعتمد بأغلبية ثلثي جميع الدول الأعضاء، حسبما تنص المادة الثامنة بعد المائة من الميثاق.

إن هذه بعض مقترحاتنا بشأن "الثورة الصامتة" في الأمم المتحدة، التي كرس لها الأمين العام كوفي عنان حماسا فائقا. ونحن ممتنون له على جهوده.

إن القرن الذي أوشك على الانتهاء علّمنا أنه ما من حلول نهائية وشاملة. ورغم أن المؤسسات لم تبلغ مرحلة الكمال، فهي أدوات مرنة. ومن أهم واجباتنا أن نحسنها حتى تصبح اليد الظاهرة للاستقرار، إلى جانب يد السوق الخفية. فالمؤسسات هي السلطة الوحيدة التي لا غنى عنها حقا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد باجمّال (اليمن).

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لمعالي السيد راشد عبد اللّه النعيمي، وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة.

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): يشرفني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إلى الرئيس بالتهنئة على انتخابه رئيسا للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وإننا على ثقة من أن قيادته الحكيمة وخبراته الدبلوماسية في العلاقات الدولية ستساهم في تعزيز دور المنظمة في البيئة العالمية المعاصرة.

وأود أيضا أن أشيد بسلفه السيد هينادي أودوفينكو وزير خارجية أوكرانيا السابق على الطريقة المرموقة التي اضطلع بها في إدارة أعمال الدورة الماضية. كما نعرب عن تقديرنا العميق للجهود والمساعي التي يبذلها الأمين العام كوفي عنان في سبيل المحافظة على استتباب السلم والأمن والاستقرار في العالم.

يشهد المجتمع الدولي، ونحن على أعتاب الألفية الجديدة، تغيرات جذرية في العلاقات الدولية عكست بمعطياتها على حياة الشعوب. ومظاهر الانفتاح والعولمة التي اكتنفتها بعض هذه المتغيرات لم تكن شاملة بأبعادها الإيجابية، بل أفرزت تفاوتا واضحا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، وعززت من ظهور أنماط جديدة من المشاكل، الأمر الذي يتطلب إيجاد حلول دولية جذرية مشتركة لاحتوائها ومعالجتها.

لقد تعزز إدراك العالم بحتمية إعادة تجديد وتطوير الأمم المتحدة باعتبارها الأداة الدولية الأساسية في مواجهة المشاكل العالمية الراهنة وتحقيق التوازن والشفافية والعدالة في العلاقات الدولية. وعليه فإننا نؤيد مواقف دول حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ المتعلقة بهذه المسائل الحيوية، لا سيما المتصلة بالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته. كما وندعو أيضا إلى تعزيز أواصر التنسيق والتعاون والحوار بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتعبئة واستكمال الجهود الدولية المشتركة إزاء العديد من القضايا المطروحة على جدول أعمالنا.

لقد شهد العالم تطورات إيجابية في المجال القضائي الدولي تجسدت أبرزها في إبرام عدد من الصكوك والاتفاقيات القانونية والتي كان آخرها ما يتصل بإنشاء محكمة جنائية دولية في روما. وهي ما نعتبرها خطوة هامة تساهم في تدعيم أسس ومنطلقات حقوق

الإنسان العالمي. كما وندعو الى تفعيل دور محكمة العدل الدولية باعتبارها الأداة القانونية الأساسية في مجال تسوية المنازعات بين الدول.

لقد أثبتت الأحداث السياسية في العالم وخصوصا في منطقة الخليج العربي أن الحلول الجذرية للنزاعات الإقليمية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الوسائل والطرق السلمية القائمة على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ومن هذا المنطلق فإن دولة الإمارات العربية المتحدة، والتزاما منها بهذه الأسس، انتهجت سياسة حكيمة في سبيل التوصل الى حل سلمي لقضية احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى والتي هي جزء لا يتجزأ من سيادتها الوطنية والإقليمية.

إن استمرار إيران في تكريس احتلالها غير الشرعي لهذه الجزر وفرض سياسة الأمر الواقع من خلال اتخاذها للعديد من الإجراءات العسكرية والمدنية الهادفة الى تغيير معالمها التاريخية والديمغرافية والقانونية، إنما يشكل مصدر قلق وتوتر بالغين بالمنطقة، ويتعارض في جوهره مع علاقات حسن الجوار والتعايش السلمي وبناء الثقة وميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتوجهات دول مجلس التعاون الخليجي الداعية الى انتهاج الحلول السلمية في تسوية الخلافات القائمة، تحقيقا للأمن والاستقرار الدائمين وتعزيزا للعلاقات والمصالح المشتركة بين دول المجلس وإيران.

وعليه، فإننا ومن خلال هذا المنبر، ندعو مجددا حكومة إيران الصديقة لإبداء الإرادة السياسية الجادة وقبول مبادرتنا السلمية الصادقة والتي لاقت تأييد كافة الدول الشقيقة والصديقة والقاضية بالدخول في حوار ومفاوضات ثنائية تتناول المعطيات القانونية والتاريخية الأساسية لهذه القضية وليست شكلياتها فحسب، أو اللجوء الى محكمة العدل الدولية بغية التوصل الى تسوية عادلة ودائمة تكفل إنهاء حالة الاحتلال الإيراني لجزرنا الثلاث. كما ونؤكد مرة أخرى أن دعوتنا لحل هذا النزاع سلميا إنما تنطلق من طبيعة علاقاتنا التاريخية مع إيران، والتزامنا بالمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، حفاظا على السلم والأمن والاستقرار في منطقتنا والعالم أجمع.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة إذ تجدد تأييدها لكافة المساعي والجهود السلمية التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة في سبيل استئناف أنشطة اللجنة الخاصة في العراق، لتفادي نشوء أي تصعيد أو توتر جديدين بالمنطقة، آخذين بالاعتبار أهمية المحافظة على سيادة العراق وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، فإنها تدعو الى ضرورة الاستمرار في تحسين وتطوير عمل برنامج الأمم المتحدة للغذاء لتحقيق المتطلبات والاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي الشقيق وتخفيف معاناته المتواصلة. كما وفي نفس الوقت نحث الحكومة العراقية على استكمال تنفيذها لكامل قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ولا سيما المتصلة بالإفراج عن الأسرى والمحتجزين من مواطني دولة الكويت الشقيقة والدول الأخرى، وإعادة الممتلكات الكويتية لضمان رفع تدابير العقوبات المفروضة على العراق واستعادة دوره الطبيعي على المستويين الإقليمي والعالمي.

تمر عملية السلام في الشرق الأوسط بأزمة جمود خطيرة في مساراتها المختلفة نتيجة لسياسة التراجع التدريجي التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية لكامل التزاماتها وتعهداتها التي أبرمتها في إطار هذه العملية ويتجسد أخطرها في مضيها قدما نحو تنفيذ مخططاتها الرامية الى بناء مزيد من المستعمرات الاستيطانية اليهودية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وخصوصا في مدينة القدس الشريف والجولان السوري، وارتكابها يوميا أفظع الجرائم اللاإنسانية ضد الشعب الفلسطيني والعربي، وهو ما يشكل انتهاكا صارخا للمبادئ الأساسية التي قامت عليها هذه المسيرة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

إن ادراكنا لخطورة هذه الانتهاكات الإسرائيلية يستدعي من المجتمع الدولي وخصوصا راعيي عملية السلام والاتحاد الأوروبي ممارسة ضغوط إضافية على إسرائيل لحملها على الامتثال لالتزاماتها الشرعية، ومطالبتها بالاستئناف غير المشروط للمفاوضات في مساراتها المختلفة استنادا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. كما أننا نعرب عن دعمنا وتأييدنا المتواصل للشعب الفلسطيني في سعيه لتقرير المصير وتحقيق تطلعاته الشرعية بإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، وأيضا لموقف حكومة لبنان الذي يدعو إسرائيل الى ضرورة تنفيذها الكامل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضي بإنهاء احتلالها العسكري لجنوب لبنان وبقاعه الغربي دون قيد أو شرط.

إن إقامة منطقة خالية من جميع أشكال أسلحة الدمار الشامل في منطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي تمثل مطلبا مكملا لعملية السلام، وعنصرا أساسيا للأمن والاستقرار بالمنطقة. وعليه لا بد من المجتمع الدولي أن يطالب الحكومة الإسرائيلية بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار النووي، وإخضاع منشآتها العسكرية لنظام الرقابة والضمانات الدولية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن الخطوات الدولية التي تحققت حتى الآن في مجالات نزع السلاح العالمي لم تكن شاملة في عالميتها، وخصوصا في وقت ما زلنا نشهد فيه سباقا للتسلح وتجارب نووية وغيرها من الأسلحة المحظورة التي لن تؤدي الى حل الخلافات القائمة بين الدول، وإنما الى الإخلال بالتوازن الأمني الإقليمي كالحالة بين الهند وباكستان وغيرها من المناطق الأخرى. وعليه فإننا نحث البلدين الصديقين على التحلي بسياسة ضبط النفس والابتعاد عن استخدام القوة واستئناف الحوار والمفاوضات لتخفيف حدة التوتر وحل الخلافات القائمة بينهما سلميا وبما يخدم الأمن والاستقرار في تلك المنطقة. كما وندعو الدول النووية وغيرها الحائزة لهذه الأنواع من الأسلحة الخطيرة الى ضرورة إعادة النظر في سياساتها والامتناع عن اتباع أسلوب ازدواجية المعايير، فضلا عن تعزيز تدابير متساوية لبناء الثقة بين الدول. وعليه فلا بد للأمم المتحدة أن تتخذ خطوات جادة لمعالجة هذا القصور وبما يساهم في خلق عالم آمن ومستقر، بعيدا عن مظاهر التوتر والتهديد باستعمال هذه الأسلحة المحظورة والمدمرة للبشرية.

إننا وإذ نقدر الجهود التي تقوم بها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية في سبيل معالجة واحتواء بعض النزاعات والحروب الأهلية والإقليمية في بعض المناطق، إلا أنه ما زال يساورنا القلق لاستمرار الفشل في احتواء عدد من الأزمات الناشبة في بعض المناطق العالمية المتفرقة كأفغانستان والصومال ومنطقة البحيرات الكبرى وأنغولا وغيرها من مظاهر التوتر كالتي نشبت مؤخرا بين أثيوبيا وارتيريا، والحالة ما بين إيران وأفغانستان، بالإضافة الى انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي تمارسها القوات اليوغوسلافية الصربية ضد مسلمي كوسوفو، وهو الأمر الذي ندينه بقوة لتعارضه مع الشرعية الدولية ومبادئها. وعليه لا بد للأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤولياته في الحد من استمرار النزاعات والانتهاكات، وتعزيز مشاركة المنظمات الإقليمية لإيجاد الحلول السلمية المناسبة لهذه المشاكل، كما ونطالب الأطراف المعنية بالتعاون مع هذه التوجهات والمساعي المبذولة من خلال إبداء الإرادة السياسية اللازمة لتسوية خلافاتها بالطرق والوسائل السلمية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدين بشدة العمليت الإرهابية التي حدثت مؤخرا في بعض الدول الافريقية وما سببته من خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات، إنه ومن منطلق المسؤولية الأخلاقية والإنسانية ينبغي على المجتمع الدولي العمل على بذل جهود مضاعفة لحماية المدنيين وحقوقهم والتصدي لظاهرة الإرهاب مهما كانت مصادرها وأشكالها. إن مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة لا ينبغي أن يتم بشكل فردي وبالانتقام العسكري العشوائي المدمر للأرواح والممتلكات، وإنما من خلال توجه دولي مشترك في إطار الأمم المتحدة ليكفل القضاء على جذوره ومسبباته وأبعاده ويحقق أمن واستقرار المجتمعات وصون السيادات الإقليمية للدول.

إن البيئة الاقتصادية والمالية العالمية ما تزال تواجه العديد من التحديات بأبعادها الإنمائية المختلفة، فرغم الانفتاح التجاري وتحرير الأسواق وعمولمة الاقتصاد التي سادت العلاقات الدولية، إلا أن الدول النامية التي تمثل الغالبية من سكان المعمورة ما تزال تواجه العديد من المشاكل ولا سيما تفاقم البطالة والأمية والفقر والديون وخدمات وتراجع المساعدات الإنسانية والإنمائية التي باتت تشكل عبئا ثقيلا على العديد من دولها وخصوصا الأقل نموا منها، الأمر الذي أسفر عن تزايد مشاكلها الإنمائية وساهم في خلق حالة من عدم الاستقرار والتفكك الاجتماعي.

إن الأزمات الاقتصادية والماية التي تشهدها مناطق دول جنوب آسيا وغيرها مؤخرا، لا تمثل تحديات للتنمية المستدامة فحسب، وإنما اختلالات واضحة في النظم النقدية والاقتصادية والتجارية العالمية، وعليه فإننا ندعو الى وضع استراتيجيات اقتصادية ومالية عالمية لمعالجة الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة وذلك من أجل استقرار النظام المالي والاقتصادي والتجاري العالمي، ويتطلب الأمر أيضا إصلاح المؤسسات الإنمائية والمالية الدولية لتتكيف مع الأوضاع الاقتصادية العالمية، وتساهم بصورة فاعلة في معالجة العديد من هذه المشاكل القائمة، وهو ما يستدعي البدء بحوار شامل وموضوعي بين دول الشمال

والجنوب، يحقق المصالح والأهداف المشتركة للدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

وفي الختام، أتمنى لمداولات هذه الدورة النجاح والتوفيق في التوصل الى قرارات إيجابية تعالج شواغلنا المطروحة على بنود جدول أعمالها، بما يعود بالخير والرفاهية والأمن والاستقرار على دولنا وشعوبنا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لمعالي السيد جان - تشارلز أوكوتو لولاكومبي، وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد أوكوتو لولاكومبي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا وقبل أي شيء القيام بالواجب النبيل المتمثل في ضم صوتي الى أصوات من سبقوني في الكلام من على هذه المنصة وذلك بتوجيه التهنئة الى السيد ديدبير أوبييرتي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها العادية الثالثة والخمسين. وانني مقتنع أنه من خلال التعاون الفعال لأعضاء المكتب المنتخبين، لن يدخر جهدا لضمان نجاح أعمالنا.

وأود كذلك أن أشيد بالسيد هينادي أودوفينكو على المهارة الجديرة بالاحترام لدى الاضطلاع بمسؤولياته الجسيمة كرئيس للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين.

وتنعقد الدورة الثالثة والخمسون في وقت يقع فيه بلدي ضحية عدوان مسلح ما برح مستمرا منذ ٢ آب/غسطس من جانبي جارتيها رواندا وأوغندا. وأن خطورة الأعمال التي يقوم بها هذا البلدان الغازيان، وهما من الدول الأطراف التي تؤمن بمُثُل ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، تجبرني على الخوض مطولا بشأن هذا النزاع آملا في مساعدة الجمعية على أن تفهم بشكل أفضل الدراما التي تجري فصولها حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وطني العزيز.

وبغية تمكين الجمعية العامة من أن تتفهم على نحو أفضل هذه الحرب وجميع آثارها، من الضروري التذكير المختصر بالوقائع.

في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، اتخذ رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرئيس لوران - ديزيري كابيلا، بعد مشاورات مع نظيريه الرواندي والأوغندي قرارا سياديا بإنهاء التعاون العسكري والتقني مع رواندا وإنهاء وجود القوات الأجنبية بجميع أنحاء الأراضي الوطنية.

وعندما تركت القوات الرواندية الإقليم الكونغولي، لوحظ أنه قد حذا حذوهم بعض التوتسيين من أصل رواندي الذين يطلق عليهم بنيامولينغي.

وبعد أسبوع، احتلت عناصر مسلحة جاءت من ذلك البلد المجاور بلدات كونغولية على الحدود مع رواندا هي غوما وبوكافو وأوفيرا.

وفي ٦ آب/أغسطس، بدأت طائرات القيام برحلات مكوكية بين غوما وكيتونا، في غرب البلد عن طريق كيغالي، قاطعة مسافة تزيد على ٢٠٠٠ كيلو متر. وبعد قتل أحد الطيارين المدنيين لرفضه تنفيذ الأوامر، حولت هذه الطائرات من مطار غوما لكي تنقل القوات والعتاد الحربي إلى الغرب، بقيادة السيد جيمس كباري، الرئيس السابق لهيئة الأركان في الكونغو.

وفي الوقت ذاته، فإن صفوفا من المركبات المصفحة وغيرها من المعدات العسكرية عبرت الحدود من أوغندا بحجة حماية المصالح الأوغندية في الكونغو.

وعلى الرغم من احتجاجات حكومة الكونغو، التي طالبت بانسحابها الفوري، طوقت القوات الأوغندية بلدة بونيا في الجزء الشرقي من البلاد في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨.

وفي نفس ذلك اليوم، احتلت قوات رواندية - أوغندية متحالفة سد إنغا الكهربائي المائي. وقامت بتخريب المنشآت بهدف حرمان العاصمة، كينشاسا، من الكهرباء ومياه الشرب.

وفي ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ هاجمت قوات أوغندية كيسانغاني، في الجزء الشمالي الشرقي للبلاد ثم احتلتها.

هذه الوقائع وأعمال العنف - التي أكدتها مصادر مستقلة - توفر دليلا دامغا على الاشتراك العدواني لكيغالي وكمبالا في مؤامرات ضخمة لبلقنة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك انتهاكا للقانون الدولي ومبدأ

حرمة الحدود الموروثة من عهد الاستعمار، تبعا لميثاق منظمة الوحدة الافريقية.

والواقع أن أوغندا، أحد البلدين المعتدين، لم تتردد في الاعتراف علنا بأن قواتها احتلت بعض المواقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكما هو واضح، إن ما وصفته خطأ بعض مصادر وسائط الإعلام على أنه تمرد من الشرق كان مجرد مؤامرة مفضوحة لزعزعة استقرار بلدي سياسيا واقتصاديا، وكان من الصعب إخفاء النوايا الاكتسابية لرواندا وأوغندا في الموارد الطبيعية العديدة لبلدي.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تدفع مرة أخرى ثمنا باهظا لهذه الحرب التي فرضت عليها من الخارج. ومن بين أمثلة ذلك التي لا تحصى المذابح التي راح ضحيتها الألوف من الأبرياء الكونغوليين، بمن فيهم رجال الدين والنساء والأطفال والمسنون في الشرق أو في الغرب. وهذه الجرائم البشعة تذكرنا بقتل اللاجئين من الهوتو من جانب عناصر تنتمي إلى نفس الجيش الوطني الرواندي. ومن بين الأمثلة الأخرى عمليات الترحيل واسعة النطاق من كيفو صوب رواندا لأشخاص ما زلنا نجهل مصيرهم، وكذلك عمليات إعدام أسرى الحرب دون محاكمة وعمليات التفكيك والتخريب والتدمير للبنية الأساسية في مجالات الصناعة والشحن والاقتصاد؛ وتقدر الخسائر حتى الآن بحوالي ٣ بلايين دولار في متادي وحدها؛ وإن قطع الكهرباء ومياه الشرب لمدة تزيد على ثلاثة أسابيع عن العاصمة كينشاسا، المدينة التي يقطنها أكثر من ستة ملايين نسمة، كان مأساة إنسانية حقيقية كما يتجلى من الإعلان عن أن مخزونات كبيرة من المواد الغذائية الطازجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي والبلاغات عن وفيات لا تحصى في المستشفيات لأن الأطباء لم تتوفر لهم ظروف العمل التي تتطلبها مهنتهم النبيلة؛ وإرجاء حملة التطعيم ضد شلل الأطفال، دون تعيين موعد في المستقبل، تلك الحملة التي كانت قد أذنت بها منظمة الصحة العالمية، بما يترتب على ذلك من آثار فظيعة على حياة أطفالنا، الأمر الذي يعرض للخطر الكبير مستقبل بلدنا.

وعلى الرغم من حالة العدوان، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدولة المحبة للسلام التي تحترم الاتفاقات الدولية، تؤكد من جديد التزامها بمبادئ الميثاق وايمانها الذي لا يتزعزع بالنهوض بثقافة السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

وأول مظهر لهذا المثل الأعلى أبدته الحكومة بمناشدتها مجلس الأمن والأمين العام تحقيق انسحاب القوات المحتلة فورا ودون شروط.

وللأسف فإن رد المجتمع الدولي لم يرق إلى مستوى خطورة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بل أن أحد أهم أجهزة منظومة الأمم المتحدة ألا وهو مجلس الأمن اكتفى بعد الكثير من التردد بإصدار بضعة تصريحات غامضة تدعو إلى وقف إطلاق النار وانسحاب القوات، وللأسف دون أن يسميها. ومن ناحية أخرى فإن مجلس في حالات مماثلة - في كوسوفو والبوسنة والكويت - عالج الحالة بسرعة وبشكل عملي لكي يعيد إقرار السلام. فلماذا إذن هذا الصمت من جانب المجتمع الدولي، وخاصة من جانب مجلس الأمن؟ إن سياسة الكيل بمكيالين التي يطبقها مجلس الأمن بخصوص هذه المسألة يمكن أن تشكل سابقة مؤسفة من شأنها أن تضر ضررا بالغا بمصداقية الأمم المتحدة وتقضي قضاء مبرما على جهود الإصلاح الجارية.

وفي مواجهة هذه الحالة التي لا تشرف مجتمعنا فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، إدراكا منها لمسؤولياتها الجسيمة عن ضمان السلامة الإقليمية للبلد، وجدت لزاما عليها أن ترد ردا عسكريا على الغزو. وعملا بالمادة ٥١ من الميثاق، قامت جمهورية الكونغو الديمقراطية بمناشدة حلفائها مواجهة العدوان الأوغندي - الرواندي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أوجه الشكر إلى البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي، وبصفة خاصة أنغولا وزمبابوي وناميبيا، التي استجابت لندائنا. كما أود أن أشيد بشعب الكونغو الباسل الذي هب للدفاع عن وطنه عندما تعرض للهجوم. كما أعبر عن امتناننا لبلجيكا التي أدانت بشجاعة وعلنا بلدا في منطقة البحيرات الكبرى اشترك في هذا العمل العدواني، كما أشكر السيدة كوليت براكمان التي أدانت بشجاعة المؤامرة ضد بلدي كما أشكر تشاد وغابون والبلدان الأفريقية الأخرى العديدة التي دعمتنا وأدانت هذا العدوان علنا.

ولعل الجمعية تتفق معي على أنه لا توجد دولة جديرة بالاحترام يمكن أن تقبل المساس بسيادتها وسلامتها الإقليمية. وشعب الكونغو لن يقبل مطلقا الخضوع أو القمع أو فرض قيم منحرفة مثل ثقافة الإبادة التي نجد أن بعض الدول تتغاضى عنها بمنتهى اللامبالاة.

إن المحكمة الجنائية الدولية التي تم التوقيع في روما مؤخرا على نظامها الأساسي ينبغي أن تبدأ العمل وأن تحاكم فورا هؤلاء الذين يسعون إلى تدمير البشر لكنهم يحاولون التستر على أعمالهم بجعل الأبرياء يتحملون المسؤولية عنها.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن أن تتحمل المسؤولية عن عدم تلبية المناشدات العديدة لوقف إطلاق النار. إن هذا هو بالأحرى نتيجة عناد وسوء نية واستخفاف رواندا وأوغندا خلال المفاوضات التي عقدت في شلالات فيكتوريا وفي أديس أبابا.

ومنذ اجتماع القمة الأول الذي انعقد في شلالات فكتوريا في آب/اغسطس الماضي، أوضحت جمهورية الكونغو الديمقراطية أن وقف اطلاق النار يتوقف على الانسحاب الفوري وغير المشروط من أراضينا الوطنية من جانب الجيوش الأجنبية التي لم تأت بدعوة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعتقد أن الجمعية العامة ومجلس الأمن ملزمان بأن ينفذا على النحو الواجب الأحكام ذات الصلة من الميثاق، ولا سيما أحكام الفصل السابع، فيما يتوخى القيام بعمل من جانب المنظمة العالمية في حالات تهديد السلم، والإخلال به ووقوع العدوان.

وعلى الرغم من الحالة السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ستظل حكومتنا ملتزمة بالجدول الزمني الذي يفضي إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على حياتنا السياسية. وفي هذا الصدد أود أن أبلغ الجمعية أن رئيس دولتنا وقع في ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩٨ على القانون ١٢٢، المتعلق بتنظيم وممارسة السلطة في بلدي. ويمنح القانون الجديد اللجنة الدستورية صلاحيات الجمعية التأسيسية، وهي وضع اللمسات الأخيرة على مشروع الدستور، الذي سيعرض في استفتاء عام ينظم في بداية عام ١٩٩٩.

وإني أطمئن المجتمع الدولي على أن لبلدي تطلعات نبيلة وأنه لم يقدم حتى الآن دعما ماديا أو عسكريا من أي نوع إلى القوات الرواندية السابقة، أو متطرفي إنتراهاموي، ولا لجبهة الدفاع عن الديمقراطية، وعلى النقيض مما تروج له حملة التشهير والإثارة التي تشنها جهات معتدية تريد تبرئة نفسها من المذبحة التي راح ضحيتها أكثر من ألف شخص في كاسيكا وحولها.

ولا يمكن أن أختم بياني دون أن أتطرق إلى إعادة بناء جمهورية الكونغو الديمقراطية بوجه خاص، والحاجة إلى التنمية الإجتماعية والاقتصادية في أفريقيا بوجه عام؛ إذ أن القارة لا تزال تواجه الأزمات من كل نوع، وتحاول عبثا الاستجابة للتحدي المتمثل في إعادة الإعمار. وفي هذا السياق، ينبغي ألا يقتصر دور الأمم المتحدة على تشجيع أفريقيا على تنفيذ التدابير التي اعتمدت أو ستعتمد. بل يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تترجم الشراكة العضوية بينها وبين منظمة الوحدة الأفريقية، إلى حقيقة ملموسة عن طريق بناء القدرات.

وفي حالة بلدي، فإن الحرب التي فرضها عليه جيرانه دمرت ما تبقى من نسيجه الاقتصادي، الذي عانى طويلا من سوء الإدارة الاقتصادية في عهد الدكتاتورية السابقة. ولذا فإني أناشد بإلحاح الأمم المتحدة، وعلى نحو أكثر تحديدا "أصدقاء الكونغو" - الذين قرروا في مؤتمر بروكسل تقديم المساعدة المطلوبة لإعادة بناء جمهورية الكونغو الديمقراطية - أن يسهموا في الصندوق الائتماني الذي أنشئ لهذا الغرض، بغية تقديم المساعدة في عملية الإنعاش الاقتصادي وإعادة البناء في بلدي.

وأود في الختام أن أقول إن بلدي سيقدر للغاية أي عمل يمكن أن تنظر فيه الأمم المتحدة لحمل جمهورية رواندا على التوقيع على معاهدة عدم الاعتداء بين أعضاء الهيئة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وإقامة الديمقراطية في رواندا وأوغندا. لأن جميع مشاكل بلدي هي مضاعفات للسياسة المناقضة للديمقراطية في رواندا وأوغندا. وعلى هذا النحو سيؤدي المجتمع الدولي مهمة نافعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥